عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 71 / 16 نيسان 2016

عدسة من دير الزور - خاص عين المدينة

3ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

دولة الإصدارات... تتقدّم أم تتراجع؟

في هذا العدد مادتان تبدوان متناقضتين؛ الأولى تقريرٌ خاصٌّ عن ملامح على الضعف المتزايد في القدرة القتالية لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وهو ما أخذنا نتتبعه ونتناوله في مقالاتنا وتقاريرنا في الأشهر الماضية، مدعّماً بالوقائع. والثانية نعيٌ للشهيد زاهر الشرقاط وإضاءةٌ على أبرز معالم شخصيته وعمله الثوريّ، هو الذي اغتالته داعش في مدينة غازي عنتاب التركية مؤخراً، كما هو معروف، إثر حادثتين شهيرتين سابقتين، هما ذبح إبراهيم عبد القادر وفارس حمادي في أورفا، بطريقةٍ مضطربةٍ تومئ إلى أن من فعلها مجرّد مناصر متحمّسٍ على الأرجح، ثم اغتيال ناجي الجرف بطريقةٍ أصرح في عنتاب، ولكن دون تبنٍّ رسميٍّ من التنظيم الذي تكفّل أنصاره على مواقع التواصل بإظهار الشماتة، وهو ما أعاد أحد إصدارات التنظيم تكراره لاحقاً حين عرض صور الشهداء الثلاثة هؤلاء.

المختلف هذه المرّة هو مسارعة داعش إلى تبنّي الفعل رسمياً، وزعمها أن «مفرزتها الأمنية» (لنلاحظ الاسم ولنتذكّر مصدره) من قام به. و«المتناقض» بين المادتين بالتالي هو السؤال هل يتقدّم التنظيم أم يتراجع، ما دام ذراعه الخارجيّ الذي يطال خصومه من الناشطين الإعلاميين ينتظم وينفّذ؟ أم أن مزاعمنا عن ضعف داعش هي مجرّد رغبات؟

في الحقيقة إن ما نسوقه من معالم تراجع داعش عسكرياً -وفي مجالاتٍ أخرى نتناولها تباعاً- مبنيٌّ على رصدٍ طويلٍ لمعارك جدّية، وعلى معلوماتٍ كثيرةٍ من مصادر معلنةٍ وغير معلنة، وعلى أرقامٍ في الأعداد والعتاد والتمويل... ولا تغيّر منه شيئاً قدرة بضعة أشخاصٍ على القيام بعملية غدرٍ هنا أو هناك. والسؤال المشروع بالتالي هو سبب إصرار داعش على استهداف خصومها الإعلاميين، بل وتفضيلها ذلك على محاولة اغتيال أعدائها العسكريين المؤثرين، والذين لا يحظون بحمايةٍ خاصّةٍ تذكر.

والواقع أن هذا يحيلنا مرّةً أخرى إلى مركزية الشريان الإعلاميّ في تكوين داعش، دولة الإصدرات، التي تخسر المدن بالجملة، وعلى مختلف الجبهات، وتصرّ على استهداف صحفيٍّ أعزل!

3 مكتب الاستثمار النفطيّ في الطيّانة
5-4 لا أسلحة كيماوية في الشيخ مقصود
7 ماذا يفعل شبّيحة الأسد بين اللاجئين السوريين في أوروبا؟!
9 علاماتٌ عسكريّةٌ على ضعف «داعش»
13 حقّ الانتخاب في سجون الأسد
15-14 بكر صدقي... المثقف اليساريّ أم «الكرديّ» !!
16 جنيف بالمقلوب
19 نساء ديمستورا: ريم تركماني نموذجاً

مكتب الاستثمار النفطيّ في الطيّانة

علي خطاب

منذ أن بدأ التحالف الدوليّ، من جهة، باستهداف محيط آبار النفط في دير الزور والسيارات التي تتجمّع لملء حمولتها، والطيران الروسيّ، من جهةٍ أخرى، بقصف أرتال تلك السيارات منذ أكثر من ستة أشهرٍ؛ وتنظيم الدولة الإسلامية يحاول أن يجد الوسائل والأساليب البديلة للتحايل على تلك الضربات.

ومن بين تلك الأساليب منح حقّ استجرار النفط لتجار محليين مقابل مبالغ متفق عليها عن طريق مكتب افتتحه التنظيم في قرية الطيّانة (60 كم شرق مدينة دير الزور) أطلق عليه اسم «مكتب الاستثمار النفطيّ». ويتولى إدارته مسؤولان في التنظيم هما «أمير الاستثمار» أبو عبد الرحمن الأنصاريّ، من أبناء دير الزور، ومهمته، بحسب مشتغلين في المجال النفطيّ، «تعيين الآبار المطروحة للاستثمار، وتحديد العروض (الكمية أو الأيام) التي تطرح ضمنها في المزادات العلنية». والثاني هو «أمير الإنتاج» أبو المعتصم العراقيّ، ومهمته، بحسب الأشخاص ذاتهم، «تنظيم المزادات التي يحصل من خلالها المستثمرون على حقّ استجرار النفط، ومنح الاستمارات الخاصّة للدخول في المزاد، وتوقيع العقود بعد انتهائه». وبحسب أحد العاملين المحليين في مكتب الاستثمار فإنه «لا توجد شروطٌ يجب توافرها في المستثمر»، على أن الكثير من الأهالي والمتابعين يقولون إن التنظيم لا يسمح بالاستثمار إلا للمقرّبين منه.

وعن كيفية تحديد سعر البرميل وطريقة عمل المزاد يفيد أحد تجار النفط أن «سعر البرميل يحدّده آخر استثمار للبئر. فإذا كان المستثمر السابق قد اشترى البرميل بـ40 دولاراً فإن المزاد يبدأ من ذلك السعر فصاعداً. ويشتري المستثمر الكمية التي يرغب التنظيم في بيعها». ويضيف تاجرٌ آخر أن «هناك طريقةً أخرى متبعةٌ منذ فترةٍ في المزادات تنصّ على دفع المستثمر الراغب في الدخول في المزاد 10 في المائة من سعر الكمية التي يرغب في استجرارها إذا كسب المزاد، مقابل وصل بذاك المبلغ». فإذا رغب في شراء كمية نفط بـ100 ألف دولار، مثلاً، يدفع 10 آلاف دولار للمشاركة في المزاد، فإن كان العقد من نصيبه أكمل تسديد المبلغ وإلا استعاد ماله بموجب الوصل الذي معه.

ويقول التاجر «إن مكتب الاستثمار طرح، في الأيام الماضية، طريقةً أخرى بالاعتماد على الأيام المتفق عليها وليس على الكمية». فعلى سبيل المثال يُطرح بئرٌ معيّن في المزاد العلنيّ بغرض إعطائه لأحد التجار لثلاثة أيام، وعند الانتهاء من المزاد ورسوّه يذهب جميع النفط المتاح في الأيام الثلاثة للتاجر صاحب العقد.

ويعدّ مكتب الاستثمار النفطيّ طريقةً جديدةً يتبعها التنظيم لبيع النفط، بعد أن كان يعتمد أسلوب البيع المباشر عن طريق عماله التابعين لـ«ديوان الركاز» منذ سيطرته على النفط في دير الزور في منتصف عام 2014.

يذكر أن التحالف الدوليّ استهدف في شهر أيلول من 2014 مصافيَ نفطيةً تبيّن لاحقاً أنها أهلية، ليتوقف بعدها عن قصف أهدافٍ نفطيةٍ حتى الربع الأخير من السنة الماضية، عندما بدأ بضرب أهدافٍ نفطيةٍ عديدةٍ مستهدفاً محيطها اللوجستيّ في الغالب، بالإضافة إلى استهداف الطيران الروسيّ سيارات تجار النفط.

أمثلة عن بعض العقود التي وقعها مكتب الاستثمار النفطي في أواخر آذار الماضي:

بئر الخير: سعر البرميل 38 دولاراً أمريكياً.

بئر من ضمن حقل التيّم (مرقد-مصفى): سعر البرميل 54 دولاراً.

بئر الأصفر: سعر البرميل 37 دولاراً.

بئر السياد: سعر البرميل 26 دولاراً.

بئر البشار: سعر البرميل 18 دولاراً.

بئر أبو شوارب: سعر البرميل 16 دولاراً.

بئر أبو جمرة: سعر البرميل 16 دولاراً.

بئر البركة: سعر البرميل 40 دولاراً.

معارك حيّ الشيخ مقصود بحلب
واختصاصيٌّ يستبعد استخدام أسلحةٍ كيماوية

حلب - الشيخ مقصود
محمد شاكردي - وكالة قمرة

أحمد أبو زيد

قضى مدنيون في حيّ الشيخ مقصود بحلب نتيجة سقوط قذائف مصدرها فصائل تابعة للجيش السوريّ الحرّ، خلال معاركهم ضد وحدات حماية الشعب الكردية YPG التي تسيطر على الحيّ. وبالمقابل يقتل قنّاصو الوحدات مدنيين آخرين يومياً باستهدافهم على طريق «الكاستيلّو» الذي يصل الأحياء المحرّرة من مدينة حلب بالريف. وذلك في الاشتباكات المتصاعدة بين الطرفين منذ مطلع الشهر الجاري وحتى الآن.

واتهم ناشطون أكراد الفصائل المقاتلة باستهداف الحيّ بالأسلحة الكيماوية، وتداولوا تسجيلاتٍ مصوّرةً توثق لحظة سقوط قذائف انبعث منها دخانٌ أصفر اللون، كما بثوا تسجيلاتٍ لأشخاص كانوا يخضعون لجلسات رذاذٍ في أحد المشافي، وقالوا بأنهم تعرّضوا للاختناق نتيجة سقوط القذائف بالقرب منهم واستنشاقهم الدخان الصادر عنها. كما استندوا إلى بيانٍ صحفيٍّ أصدره «جيش الإسلام»، أحد الفصائل المشاركة في المعارك، أعلن فيه عن إحالة أحد قيادييه إلى المحكمة التابعة له على خلفية استخدامه أسلحةً غير مصرّح له باستخدامها في المنطقة. إلا أن المتحدّث الرسميّ لـ«جيش الإسلام» نفى أن تكون الأسلحة التي أشير إليها في البيان أسلحةً محرّمةً دولياً، وأوضح، في تصريحاتٍ للعديد من وسائل الإعلام، أن الأسلحة المقصودة هي صواريخ من طراز «غراد» مُعدّلة، ولا تحوي مواد كيماوية.

عملية الشيخ مقصود ردّة فعل

وقال ورد فراتي، مدير المكتب الإعلاميّ لـ«تجمع فاستقم كما أمرت»، أحد الفصائل المشاركة في العملية، في تصريح خاصٍّ لـ«عين المدينة»: «العملية العسكرية التي أطلقتها عدّة فصائل ثورية ضدّ قوّات حزب PYD في الحيّ لم تكن خياراً لتوسيع النفوذ، وإنما كانت على خلفية عدّة أمور أبرزها استهداف عناصر الحزب لطريق الكاستيلّو مراراً بالقنّاصات والقذائف، مما أدى إلى سقوط عددٍ من المدنيين بين قتيل وجريح. ومنذ إجماع الفصائل الثورية على المعركة كانت أوامر القادة العسكريين باستخدام الأسلحة الموجّهة وحظر الأسلحة العشوائية حرصاً على سلامة المدنيين».

وأكد فراتي أن الثوار كانوا ينظرون إلى حيّ الشيخ مقصود كأحد الأحياء المُحرّرة التي يعيش فيها المدنيون بأمان، على الرغم من أنه يقع كلياً تحت سيطرة حزب PYD الذي يختلفون معه في عدّة أمور. إلا أن التطوّرات الأخيرة في حلب وريفها الشماليّ، حين احتلّ الحزب العديد من البلدات والمدن بدعمٍ جوّيٍّ روسيٍّ واضح، جعلته عدوّاً للثورة كباقي أعدائها. لا سيّما بعد محاولات قوّاته أخيراً التقدّم في بعض المناطق المحيطة بحيّ الشيخ مقصود، وقطع طريق الكاستيلّو، الذي يُعتبر آخر المنافذ الواصلة بين مدينة حلب وأريافها، مرّاتٍ عديدة.

ورد فراتي

مبادرة لتحييد المدنيين

وفي التاسع من نيسان الجاري طرحت غرفة عمليات «فتح حلب» التابعة للجيش الحرّ مبادرةً تتضمن تأمين خروج المدنيين من ساحة القتال في الحيّ، وتعهدت خلالها بتأمين عودتهم فور الانتهاء من العمليات العسكرية. وذلك في بيانٍ رسميٍّ حصلت «عين المدينة» على نسخةٍ منه، طالبت الغرفة فيه المنظمات الدولية بالضغط على «الميليشيات الكردية» للموافقة على المبادرة والكفّ عن ممارساتها العدائية واستعمال المدنيين كدروعٍ بشريةٍ لتحقيق أهدافها العسكرية.

وحول المبادرة قال فراتي: «أُطلقت المبادرة بعد تلقينا العديد من مناشدات المدنيين القاطنين في الحيّ، ومنهم عوائل بعض مقاتلي الجيش الحرّ الموجودين هناك، للضغط على حزب PYD للسماح للراغبين في مغادرة الحيّ بذلك، بعد منع الحزب الخروج بشكل كامل. نحن لا نحاصر المدنيين، من يُحاصرهم هو من يمنع خروجهم وتحييدهم. إن الطريق الواصل بين الحيّ والمناطق التي نسيطر عليها لم يُغلق قط. إضافةً إلى أننا نشاهد على صفحاتهم الإخبارية يومياً صوراً لتشييع قتلاهم في مدينة عفرين بريف حلب الشماليّ،

الذين ينقلونهم من حيّ الشيخ مقصود إلى هناك مروراً بمناطق سيطرة قوّات النظام، الأمر الذي يؤكد عمالتهم لنظام الأسد الذي يفتح لهم الطريق مروراً ببلدتي نبّل والزهراء».

رأيٌ طبّي

وبالعودة إلى الاتهامات باستخدام أسلحة تحوي على مواد كيماوية عرضت «عين المدينة» التسجيلات على الدكتور حسام نحاس رئيس فرق التدريب لمواجهة المخاطر الكيميائية وغير الاعتيادية في سوريا، الذي استبعد أن يكون المصابون الذين ظهروا في التسجيلات قد استنشقوا حقاً غازاتٍ منبعثةً من سلاح كيماوي.

وأشار نحاسٌ إلى أن «المواد الكيماوية التي يمكن حشوها في القذائف الصاروخية أو المدفعية هي خمسة أنواع، الأول منها هو الفوسفور العضوي. ولو كان هذا النوع مستخدماً لظهرت على المصابين اختلاجاتٌ، وتضيّقٌ في حدقة العين، ومفرزاتٌ غزيرةٌ تخرج من المصاب، وهذا لم نشاهده في التسجيلات التي عُرضت. أما طلب المسعفين خلالها للأتروبين والأدرينالين فغير مقنع، لأن جميع الذين ظهروا في التسجيل كانوا واعين ومدركين لما يحدث حولهم، وبالتالي لا توجد حاجةٌ للإنعاش باستخدام الأدرينالين، ولم تُظهر التسجيلات خروج مفرزاتٍ من أفواههم، مما لا يستدعي استخدام الأتروبين».

وتابع: «النوع الثاني هو الغازات المولدة للحويصلات، وأيضاً لم تثبت التسجيلات استخدامه. وقد سبق لتنظيم داعش أن استخدمه في قصف مدينة مارع بريف حلب الشماليّ، وجميعنا شاهدنا الأعراض التي ظهرت على المصابين حينها، وهي احمرار العينين وتورُّم الأجفان، بالإضافة إلى احمرار الجلد وحكّة شديدة وظهور حويصلات. أما النوع الثالث فهو الغازات المعدّلة للسلوك، والتي تتسبّب في حالات اهتياج وتخليط ذهنيٍّ شديد، بينما شاهدنا معظمَ الذين ظهروا في التسجيلات هادئين وبعضهم تحدّث للكاميرا. والنوع الرابع هو الغازات السامة دموياً، والتي تتسبّب في توقف القلب والتنفس بسبب السمّية الدموية. والنوع الخامس والأخير هو الغازات الخانقة ومنها الكلور، والتي تتسبّب في هجمة سعالٍ شديدٍ لمن يستنشقها نتيجة التخرّش الشديد الذي تسبّبه في الطريق التنفسيّ. وجميع الذين ظهروا في التسجيلات لم تبدُ عليهم أعراض الشدّة التنفسية».

محمد زاهر الشرقاط

محمد إقبال

ابن مدينة الباب بريف حلب.

داعيةٌ ومدرّسٌ حاصلٌ على إجازةٍ في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق عام 2004. عمل موجّهاً في مدرسة تركمان بارح الشرعية، وإماماً وخطيباً في عدّة مدنٍ وقرى بمحافظة حلب.

مع بداية الحراك السلميّ أسّس تنسيقية الباب، وكان أحد أبرز الناشطين في المدينة. وكانت له مواقف مشهودةٌ وخطبٌ شهيرةٌ لعبت دوراً هاماً في توعية أبناء الباب ومشاركتهم في الثورة.

عسكرياً عُرف بجرأته وشجاعته ونظافة يده. وكان من أوائل حملة السلاح، وأحدَ المقرّبين من الشهيد عبد القادر الصالح. قاد لواء أبو بكر الصديق الذي أسهم بشكلٍ رئيسٍ في تحرير الباب من النظام، واشتهر لاحقًا كناطقٍ باسم لواء الأمويين الذي ذاع صيته بعد أسر الطيار روني إبراهيم وإسقاط طائرته.

قبيل ظهور تنظيم الدولة تصدّى لفكر الغلوّ والتكفير، وألقى عشرات الخطب التي حذّرت من هذا المنهج وبيّنت عواره.

فوجئ ذات مرّةٍ باحتلال أحد شرعيّي تنظيم العراق والشام منبرَه ليخطب الجمعة مكانه دون علمه، وبعد أخذٍ وردٍّ بينهما نادى زاهر قائلاً: يا أهل الباب؛ سأخطب خارج المسجد، فمن أحبّ اللحاق بي فليفعل. وإذ بجموع المصلين تخرج وتصلي وراءه!

كان أحد قادة غرفة عمليات تحرير مدينة الراعي من داعش عام 2014. ومن أبرز مواقفه آنذاك انسحابه من الغرفة ورفضه «حقن الدماء» الذي طلبه التنظيم، لعلمه بغدرهم ونقضهم العهود، وهذا ما حصل فعلاً بعد أن استقبل قادةٌ آخرون أحد شرعيّي التنظيم في غرفة العمليات ففجّر نفسه فيهم!

انتقل بعدها إلى العمل الدعويّ والإعلاميّ، فأعدّ وقدّم برنامج «من الخنادق»، أحد أقوى البرامج من الداخل السوريّ، مستقطباً فئةً كبيرةً من الشباب إلى صفوف الجيش الحرّ، لما أسهمه في تحرير مفهوم الجهاد وغايته، وأسباب قيامه من رفع الظلم عن الشعب. والبرنامج الآخر الذي فجّره الشرقاط وأحدث ضجّةً كبيرةً هو «تنظيم الدولة بلسان القادة»، الذي فضح ممارسات وجرائم داعش بلسان العلماء وقادة الفصائل الذين بيّنوا تلك الأحداث بالتفصيل.

نجا من عدّة محاولات اغتيال، أبرزها في حلب عبر تفخيخ سيارته. كما تعرّض لعدّة محاولات اختطاف، كان آخرها قبل حوالي عام ونجا منها بأعجوبة. وبعد هذه الحادثة خرج إلى تركيا وبدأ العمل كمعدٍّ ومقدّم برامج في قناة حلب اليوم، قدّم خلالها عدّة برامج دينيةٍ توعويةٍ وثورية.

في العاشر من نيسان 2016 تعرّض لإطلاق نارٍ بكاتم للصوت وسط مدينة غازي عنتابُ التركية، استشهد على إثره. وتبنى تنظيم داعش الاغتيال رسمياً، لأن الشرقاط يقدّم برامج «معادية للدولة» وفق تعبيرهم.

أحدث اغتياله ضجةً كبيرةً في وسائل الإعلام وعلى الإنترنت، وتفاعل مئات الصحفيين والناشطين والدعاة والعسكريين وغيرهم مع استشهاده، مشيدين بمسيرته العلمية والثورية والعسكرية وآخرها الإعلامية.

أحدث غيابه صدمةً كبيرةً لزملائه الذين التقينا بعضهم، والذين قالوا بأن وجوده كان يضفي جوّاً عائلياً مميزاً، يزيّنه حسن خلقه وابتسامته المعهودة.

يوميات حلب الغربيّة

م. أحمد العبدو

حلب المدينة السورية الثانية، والمعروفة بالعاصمة الاقتصادية، ففيها حوالي 8500 منشأةٍ صناعيةٍ بين صغيرةٍ ومتوسطةٍ وكبيرة. فاق عدد سكانها قبل الثورة الأربعة ملايين نسمة، ونقص إلى النصف تقريباً نتيجة القصف المدمّر والمنهجيّ لأحيائها المحرّرة

منذ صيف العام 2014 انقسمت المدينة بخطٍّ ناريٍّ حقيقيٍّ إلى جزئين؛ محرّرٍ ومحتلٍّ أو غربيٍّ وشرقيّ. رسمت قوّات الأسد هذا الخطّ برصاص القنّاصين، وصار التنقل بين الجزئين مغامرةً قد تودي بالحياة، وأقلها قد تكلف مبالغ كبيرة، عبر طريق خناصر-السلمية نحو ريف إدلب، إلى ريف حلب الغربيّ وبالعكس، في ما لا يقلّ عن ثماني ساعاتٍ وبتكلفة حوالي 2500 ليرة، تصل أحياناً إلى ضعف هذا المبلغ. ويبلغ عدد حواجز جيش النظام والمخابرات والشبيحة على الطريق 34، وحواجز الجيش الحرّ والفصائل الإسلامية حوالي 8 حواجز.

في شوارع حلب الغربية لا يمكن تجاهل مظاهر الغزو الطائفيّ في الأعلام والشعارات والصور، فضلاً عن الأغاني التي تطلقها مكبّرات صوت السيارات المرتبطة بالنظام، لعلّ أوقحها في ضمير مجتمع سنّيٍّ مثل مجتمع حلب: «كيفك فيّا كيفك فيّا، خبر سيدك عمر بدنا نقصف داريا». وتحوّلت الحدائق والساحات، التي شكلت أحد عناصر العمارة المميزة لمدينة حلب، إلى نوادي فجورٍ أمنيٍّ وسلوكيٍّ لعناصر مخابرات الأسد وشبّيحته، حيث تباع المشروبات الكحولية دون ضابطٍ أو قيد، إلى جانب مشاهد تخدش الحياء العام تصدر من هؤلاء برفقة مراهقاتٍ وقعن ضحية هذا الانفلات.

حيّ الفرقان، ذاك الحيّ الراقي البرجوازيّ، انتشرت المحلات التجارية على جانبي شوارعه العريضة بينما انزرعت البرّاكات على أرصفته، لكن ليس كما هو حال حيّ الحمدانية الحديث الذي بني أواخر السبعينات، الواقع في الجنوب الغربيّ من المدينة، ويقطنه الكثير من الموظفين وأصحاب المهن الحرّة والضباط. وهو حيٌّ له أهميته القصوى لدى النظام، إذ تحيط به أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية من جهةٍ ومدرسة المدفعية وكلية التسليح من جهةٍ أخرى. وبالطبع تمّ نقل جميع الضباط العلويين مع أسرهم من الحيّ، بواسطة طائرة هليكوبتر كانت تقلّ الأسر من الأكاديمية إلى قراهم ومناطقهم، والضباط إلى مواقع أخرى أو للسكن في أماكن خدمتهم، بينما بقيت قلةٌ من الضباط السنّة، أحدهم (ك. ش) من منطقة الأتارب برتبة عقيد، وهو آمر سرية مدفعية، لم يكن يتوانى عن قصف بلدته رغم مناشدة أبيه وذويه.

الشغل الشاغل لمعظم السكّان هو أن يمرّ يومهم بسلام وبما يقدرون على تأمينه من مقوّمات العيش. فالأفران مهمتها تأمين الخبز لعناصر الجيش والأمن أولاً وللشبيحة ثانياً ولكبار الموظفين ثالثاً، والبقية للطوابير التي يتجاوز عدد الواقفين عليها المئات. أما الكهرباء فقد نسيها السكان وصاروا يتندّرون بكلماتٍ ساخرةٍ عند مجيئها، فأغلب -إن لم نقل كلّ- البيوت تعتمد على شراء التيار (الأمبير) من أصحاب المولدات، كلٌّ حسب استطاعته، لكنك لا تجد من يشتري أكثر من 4 أمبير، بينما تشترك الغالبية بأمبير واحدٍ أو اثنين (يصل سعر الأمبير، لمدة تشغيل 8 ساعات يومياً، إلى حوالي 1000 ل.س في الأسبوع).

والمشكلة الكبرى التي تتجاوز الخبز والكهرباء هي تأمين المياه. فمحطة الضخ الرئيسية في الخفسة تحت سيطرة تنظيم الدولة (داعش)، ومحطة التلقي الرئيسية في حيّ سليمان الحلبي تحت سيطرة جبهة النصرة، وتقع على الخطّ الفاصل بين قوّات النظام وفصائل الجيش الحرّ. وعند انقطاع التيار الكهربائيّ، وهو ما يحدث كثيراً ولمددٍ طويلة، لا بدّ من تشغيل مجموعة التوليد الوحيدة. وتحتاج عملية تأمين الوقود لها إلى تنسيق ليس بسيطاً بين قوّات النظام وفصائل الجيش الحرّ عبر مبادرة أهالي والهلال الأحمر، ولا يمكن لهذه الآلية تأمين الضخ لجميع الأحياء، فيتمّ توزيع المياه بحيث تصل إلى كلّ حيٍّ يوماً في الأسبوع في أفضل الأحوال، أما الوضع «الطبيعيّ» فكل 20-15 يوماً، إن استمرّ التزويد بالوقود. الأمر الذي يدفع الناس إلى شراء المياه عبر الصهاريج دون إمكانية التأكد من صلاحيتها، وبأسعار خيالية، إذ يتراوح السعر بين (1،5 إلى 3) ل.س/ليتر، فيضطرّون إلى نقل المياه من الآبار الأهلية والعامة في الجوامع والحدائق. ولا يختلف الطابور هنا عن نظيره على الأفران، حيث تدخلات الشبيحة والزعران، إلى درجة أنك قد تقف لساعاتٍ للحصول على «بيدونة» ماء (ما يعادل 20 ليتراً).

ماذا يفعل شبّيحة الأسد بين اللاجئين السوريين في أوروبا؟!

حسيب عبد الرزاق

يواصل ناشطون سوريون مطاردة عناصر من شبّيحة الأسد، وآخرين ينتمون إلى ميليشيا حزب الله اللبنانيّ، تسرّبوا بين اللاجئين السوريين إلى دول أوروبيةٍ وهم متورّطون بجرائم حربٍ وإبادةٍ أثناء حملة الأسد الوحشية لقمع الثورة التي انتفضت ضد حكمه منذ آذار 2011.

فقد أنشأ اللاجئ السوريّ أبو رائد (42 عاماً)، المقيم في السويد، صفحةً على موقع التواصل الاجتماعيّ فيسبوك للكشف عن لاجئين ينتمون إلى ميليشياتٍ طائفيةٍ قاتلت إلى جانب الأسد وقتلت السوريين، لكن إدارة فيسبوك أغلقت الصفحة. يقول أبو رائد: «إنهم ينتحلون صفة لاجئٍ سوريٍّ ويطالبون السلطات السويدية بحمايتهم. هذا غير معقول! أنا وبعض أصدقائي تعرّفنا على عدّة أشخاص من وجوههم، كانوا يشاركون في قمع المظاهرات في حيّ القابون وبرزة بدمشق، وللأسف فقد حصلوا على لجوءٍ إنسانيٍّ. هم يدّعون أنهم هاربون من داعش، وينكرون أنهم حملوا السلاح وقمعوا المتظاهرين. حاولتُ فضح جرائمهم لكن الصفحة أغلقت لأنها لا تحمل صفةً قانونية».

صفحةٌ أخرى أنشأها ناشطون منذ أشهر تهدف إلى «محاكمة هؤلاء المتورّطين بأعمال قتل في سوريا وتقديمهم إلى العدالة»، تحت اسم: «رصد ومتابعة المجرمين في أوربا»، ولكنها وقعت أيضاً ضحية الإغلاق بعد نشرها عشرات الصور لأشخاص وصلوا إلى أوروبا وطلبوا اللجوء، وبعضهم يظهرون في صور وهم يحملون السلاح في سوريا ويرتدون ملابس عسكريةً عليها شاراتٌ طائفيةٌ صفراء يضعها مقاتلو ميليشيا حزب الله اللبنانيّ. يقول مدير الصفحة لـ«عين المدينة» إن معارف للمتهمين أنفسهم يرسلون صور إدانتهم في سوريا وصوراً أخرى لهم بعد وصولهم إلى أوربا. ويضيف بأنهم في صفحة «رصد ومتابعة المجرمين في أوربا» يعملون بشكل مستقل، لكن بعض الصفحات «تشارك منشوراتنا، كصفحة الإعلاميّ السوريّ فيصل القاسم وشبكة الثورة السورية. وبشكل عامٍّ لا يوجد تفاعلٌ بين صفحتنا وبين مؤسّساتٍ إعلامية، ولكن بعض الصحفيين الأجانب يقومون بالتساؤل عن عملنا ويهتمون به».

وتثير تلك الصفحات جدلاً في الأوساط القانونية، إذ يشير حقوقيون إلى أنه يصعب التأكد من المعلومات التي تنشرها، وثمة مخاوف من ذكر أسماء أشخاصٍ أبرياء لدوافع شخصية بهدف توريطهم والتشهير بهم.

ويتحدث لاجئون سوريون عبر الفيسبوك عن استفزازاتٍ يقوم بها هؤلاء الشبّيحة بعد أن يتمكنوا من الحصول على اللجوء. يقول عبد الله، ج (لاجئٌ سوريٌّ في فرنسا): «كثيرٌ منهم يتجاوزون خطر (مقابلة اللجوء) ويحصلون على الإقامة المؤقتة، وبعد ذلك يظهرون عبر وسائل إعلام فرنسيةٍ ليدّعوا أنهم ضحايا تنظيم داعش وليس نظام الأسد.. إنهم كاذبون وقحون. ومن بينهم مجرمون حملوا السلاح وصوّبوه ضد الأبرياء وشاركوا بحملات سلب ونهب، واشتغل بعضهم في حواجز النظام العسكرية التي حاصرت أحياء حمص القديمة وحيّ الوعر».

ويعترف المكتب الفرنسيّ للاجئين بصعوبة التأكد من تورّط بعض اللاجئين بجرائم حرب دون أدلةٍ دامغةٍ أو اعترافٍ منهم، ولكن المقابلات التي يجريها المكتب تهدف إلى كشف وجود مثل هذه الحالات، رغم العدد الكبير من الهويات المزورة. وهناك بندٌ واضحٌ يؤكد رفض منح اللجوء لأيّ شخصٍ يتحمل مسؤولية انتهاك أحد بنود معاهدة جنيف.

وكانت قناة RTL الألمانية بثت تقريراً عن عناصر من أجهزة أمن النظام السوريّ تقدموا بطلبات لجوءٍ في ألمانيا، وقد ثبت تورّطهم بتعذيب المعتقلين في السجون السورية. وأوضح التقرير أن هؤلاء يقيمون داخل مراكز إيواء اللاجئين «دون ملاحقةٍ قانونية».

ونشرت مجلة الأخبار الأمريكية «تابلت»، في شباط الماضي، تقريراً يؤكّد وجود مجرمي حرب من قوّات بشار الأسد والميليشيات المساندة له في الدول الأوروبية طلباً للجوء. وقالت المجلة إن «الخطر الذي يهدّد أوروبا ليس داعش بل شبّيحة الأسد». ويذكر كاتب التقرير «بن دافيس» أسماء عددٍ من العسكريين الموجودين الآن في أوروبا بهدف اللجوء، ومن بينهم الحارس الشخصيّ لبشار الأسد ويدعى «علاء الخليل»، بالإضافة إلى محمد كنعان الذي ظهر مع الأسد أثناء زيارة الأخير لمقرّ قوّاته القريب من جوبر العام الماضي.

وقال «دافيس» إن ما يقلق هو «استفادة ما يصل إلى 1000 من المقاتلين الموالين للأسد، المتورّطين في جرائم حرب، من عروض اللجوء السخية». ويوضح أن «هؤلاء الشبّيحة الذين صادفتهم في أوروبا كانوا قد عيّنوا من قبل ماهر الأسد، شقيق بشار، لقمع الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2011».

وكان مفتي النظام السوريّ أحمد حسّون قد هدّد أوروبا وأمريكا بعملياتٍ انتحارية، وقال: «أقولها لكل أوروبا.. وأقولها لأمريكا.. سنعدّ استشهاديين، هم الآن عندكم، إن قصفتم سوريا».

أبو محمد في أورفا

هادي الفيصل

بأعوامه التي تجاوزت الخمسين، وطاقية الصوف، والابتسامة الدائمة، والذقن الحليقة؛ يمشي أبو محمد في شوارع أورفا، مستعجلاً أبداً، ذاهباً كما يبدو إلى الشغل أو قادماً منه. أكثر ما يعجبه في هذه اللحظات أن يصادف شخصاً من دير الزور، يعرف أصله وفصله، ويحدثه دون أيّ اعتباراتٍ اجتماعيةٍ أو سياسيةٍ تعلمها في سنٍّ متقدمة.

رغم النشاط الذي يميّز خطواته، لكن ذلك لم ينجح في جعله يتحمّل العمل في ورشات الإكساء التركية، إذ إنها تتطلب وقتاً طويلاً يضعه بعيداً عن الفيسبوك، والتزاماً صارماً لا يسمح له بشرب الشاي والتدخين على هواه. فقرّر -كي يوفر أجور الأوسطة- العمل لصالحه الشخصيّ في مهنة التبليط التي يزاولها منذ أربعين عاماً، واشترى عدّة القص وأدوات الخلط، وراح يبحث عن الزبائن بين المتعهدين. لكنه يعرف جيداً أن عمله سيقتصر على «التصليحات والزبونات الطيارة»، لأن «شغل المتعهدين يلزمو ورشات كبيرة، بس ما بدّو معلمية»؛ كما يعترف أحياناً لزميليه في غرفة الفندق. ولذلك فما يجنيه لا يوفر أكثر مما يسدّ تكاليف الحياة.

في بيت عربيٍّ -أو أرمنيّ- قديم يسكن أبو محمد في إحدى غرفٍ متجاورة، رُمّمت على عجلٍ فصارت الحجارة القديمة تؤطر الأبواب البلاستيكية الحديثة. ويشكل نزلاء البيت/الفندق دائرة أصدقائه الأولى، رغم فارق السنّ الذي يفصله عنهم، ولكنه لا يمنعه من إخبارهم -بالإضافة إلى أصدقاء العمل- أنه لا يستطيع إرسال أيّ مبلغ لزوجته وأولاده الأربعة، إلا أنه مطمئنٌ عليهم فقد أودعهم لدى أبيه في بيته الذي اشتراه في الريف منذ أوّل نزوح له عن المدينة. كما يحدّث أبو محمد أصدقاءه هؤلاء، بهدوئه المعتاد، عن «لصوص المنظمات» حين واجههم بحقيقتهم و«حرمانية الرواتب» التي يتلقونها. ولذلك رفض العمل فيها، كما يكرّر، «رغم الدعوات الكثيرة التي وجّهت إليه من القائمين عليها في «البلد». فالمنظمات، «عدا الفساد الذي يستشري بها بشكل فظيع»، تعمل «لأجندات خارجية» كما يحلل، و«لصالح المخابرات العالمية» في أقلّ تقدير. ولا بدّ أن يفضي ذلك الحديث إلى تحليل ما حدث في دير الزور، وبالطبع إلقاء اللوم على أحدٍ ما، وفي الغالب مراعاة أن يكون هذا الـ«أحد» لا يخصّ أيّ شخص يشهد الحديث الذي يمتدّ، في بعض الأحيان، حتى ساعةٍ متأخرةٍ قد تمنع أبا محمد من النهوض للعمل في اليوم التالي، وتضطرّه إلى الاتصال بالزبون وإخباره أن وعكةً صحيةً قد أصابته.

في المرّات التي يزور فيها أقاربه أو معارفه القدامى يحبّ أن يبادلهم ذكرياتٍ عائليةً أو شخصيةً مرّت عليها عقودٌ من التعقيدات الصامتة، حتى أصبحت لغزاً على المراقب الخارجيّ؛ لكنها تبدو اليوم بلا معنى. يقود حديث الذكريات -أو يدفعه أبو محمد- إلى غرابة وضعه في تركيا، وهو عاطل عن العمل تقريباً، وبعيدٌ عن أهله. وهنا ينتظر أن يلومه المضيف على «تفضيله البهدلة» على العيش في ظلّ ثراء عائلته الكبير، واسمهم المعروف، وتاريخهم السياسيّ الذي «يؤهله للجلوس في البيت أو وراء مكتب رجلاً على رجل»، كما يتصوّر هؤلاء الأقارب والمعارف. وهم يشكلون في أورفا الدائرة الثانية من أصدقاء أبي محمد، الذي يتدخل بدماثةٍ -بعد أن يُشبع حديثهم شيئاً ما داخله- واضعاً حدّاً لمضيفه، «فهم في النهاية أهله وليسوا أهل الآخرين، رغم أن الآخرين يجنون الفائدة من علاقتهم بهم أكثر منه»، كما يسجّل أخيراً.

أما دائرة أصدقائه الثالثة فتشمل ناشطين سوريين، يقطع أبو محمد عجلته المعهودة للسلام على أحدهم. وقد يستغرق ذلك السلام نصف ساعةٍ من الحديث عن وضع الأهالي في دير الزور أو أورفا، وحالة العمل والإقامة في الفندق، و«افتراءات الناس التي تصيب أيّ شخص يحاول أن يفعل شيئاً...».

وقبل أن يتابع الصديق مسيره يوشوشه أبو محمد: «لا تنسانا استاذ، إذا حواليك شغل بشي منظمة أنا جاهز. لو مستخدم أعمل شاي وقهوة. تعرف أنت، الراتب غير... ضمان».

أدويةٌ مستعملةٌ وأخرى منتهية الصلاحية

مريم أحمد

من الصعوبات التي واجهت السوريين مؤخراً قيام نظام الأسد برفع سعر الدواء عدّة مرّاتٍ، وصعوبة تأمينه. فقد بدأت الصيدليات تفتقر إلى أنواعٍ كثيرةٍ من الأدوية، فضلاً عن انتهاء صلاحية بعضها، أو عدم معرفة مصدر الكثير منها، أو التلاعب بمكوّناتها الفعالة بسبب غياب الرقابة، وخاصّةً في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

تعاني شريحةٌ واسعةٌ في الداخل السوريّ من ارتفاع أسعار الأدوية، ونقص أنواع أخرى، بسبب انهيار سعر صرف الليرة السوريّة، والحصار الاقتصاديّ الذي انعكس سلباً على المواطنين، ناهيك عن تدمير البنية التحتية لمصانع الأدوية من قبل قوّات النظام. كما تقوم بعض الشركات باحتكار بعض أنواع الأدوية ثم طرحها في السوق الطبيّ بأسعار تكاد تكون خياليةً بالنسبة إلى السكان، ما يضطرّ بعضهم إلى اللجوء إلى الطبّ البديل الذي ليس له أيّ نفع في أغلب الأحيان، سوى النفع النفسيّ الذي قد يساعد على الشفاء في بعض الأوقات.

فقد قامت حكومة بشار الأسد، في شهر آب من العام الفائت، برفع أسعار الأدوية بنسبة 50%، وفي بداية شباط من هذا العام رفعت أسعارها مرّةً أخرى بنسبة 35%، بالإضافة إلى رفع أسعار الأدوية المستوردة وفرض ضرائب إضافيةٍ على صناعة الدواء. وتحجم غالبية معامل الأدوية عن الإنتاج، وتطالب ببيع الدواء بالدولار أو برفع أسعاره عدّة أضعافٍ مرّةً أخرى، ما انعكس سلباً على توافر الأدوية في الصيدليات.

الشاب محمد، من ريف جسر الشغور في محافظة إدلب، كان أحد ضحايا النقص الحادّ للأدوية في تلك المنطقة. وعن ذلك حدثنا شقيقه أحمد قائلاً: «عانى محمد -رحمه الله- من حمىً صدرية لمدة سنة. وبقي طريح الفراش طوال تلك المدّة دون أن نستطيع فعل أيّ شيءٍ له، بسبب الحصار الخانق من قبل قوّات النظام التي كانت موجودةً في حواجز معمل السكر ومنتشرةً في محيط المدينة. بعد التحرير تمكنّا من نقله إلى مشفى مدينة دركوش، ولكننا لم نجد الدواء اللازم هناك، ما اضطرّنا إلى نقله إلى مدينة الريحانية في تركيا، ولكنه فارق الحياة قبل أن تكتمل مراحل العلاج».

السيدة أمل، من سكان قلعة المضيق بريف حماة، مريضةٌ بالتهاب الكبد الوبائيّ عامل (ب). حدثتنا هي الأخرى عن معاناتها المريرة لتأمين دوائها قائلة: «كنت أذهب مطلع كلّ شهرٍ إلى دمشق لشراء الدواء الذي يستورد من الخارج، نظراً لعدم توافره في سوريا. وكان سعر علبة (زيفكس) 3000 ليرة، وتحوي 25 كبسولة. وبعد عامٍ على الثورة أصبح سعرها 4500 ليرة، وبعد 6 أشهر تضاعفت الأسعار أيضاً. حتى تفاجأت بأن الدواء الذي كنت أتناوله منتهي الصلاحية بسبب سوء تخزينه. ثم لم أعد أجده في المكان الذي اعتدت أن أشتريه منه، بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سوريا، والتي كان ضحيتها بالمرتبة الأولى الناس». وتختم حديثها قائلة عن علبة الدواء: «سعرها مرّ مثل طعمها..».

ولم يقتصر هذا الحال على المواطن، بل تعدّاه إلى المستشفيات الميدانية في المناطق المحرّرة ومثيلتها في المناطق المحاصرة، والتي باتت تعاني من النقص الحادّ في أبسط أدوية الإسعاف الأوليّ، ناهيك عن مستلزمات العمليات الدقيقة للجرحى. فعشرات المصابين والمرضى يعلو أنينهم فوق آلامهم داخل جدران غرف الإسعاف وسط عجز الكوادر الطبية عن تأمين أبسط أنواع الأدوية لهم، وإن كانت (سرنك الإبرة).

والسبب الرئيسيّ لهذا العجز هو عمليات قوّات النظام العسكرية، التي طالت المدن الثائرة من اتجاهاتٍ عدّة. وفي حال تأمين كمياتٍ من الأدوية عن طريق بعض المنظمات أو المتبرّعين، يكون بعضها قد اقتربت مدّة صلاحيته على الانتهاء، وكذلك تلك التي يتمّ إدخالها إلى المدن المحاصرة كمساعداتٍ من بعض المنظمات الطبية، والتي تتبرّع بها الشركة لاستهلاكها مباشرةً في سورية واستخدامها قبل انتهاء صلاحيتها بشهر أو شهرين.

الظاهرة الأغرب في هذا الشأن هي انتشار الأدوية المستعملة، إذ يقوم بعض المرضى أو ذويهم ببيع أو التبرّع ببقايا الأدوية للصيدليات، بسبب الغلاء الفاحش لبعضها، ما يدفع الكثير من الناس إلى البحث عن هذه الأدوية المستعملة في الصيدليات لشرائها بأسعار قليلة، أو الحصول عليها مجاناً من الصيادلة الذين يتذمّرون في بعض الأحيان لدى السؤال عنها.

علاماتٌ عسكريةٌ على ضعف «داعش»

رويترز

تقرير خاص

تعدّ الهزائم التي منيت بها «داعش»، بدءاً من مدينة تل أبيض في حزيران من العام الماضي، ثم مدينتَي الشدّادي وتدمر في شباط وآذار من هذا العام، ثم في القرى الحدودية بريف حلب الشماليّ مؤخراً -فضلاً عن هزائمها في العراق- الوقائع الأبرز التي تعبّر عن الضعف الذي يعانيه التنظيم. وإلى جانب هذه الهزائم، التي يمكن عدّها نتيجةً لحالة الضعف وفي الوقت ذاته سبباً لها، من بين أسبابٍ أخرى؛ يأتي تغيّر الخطاب العام لـ«داعش» من «الدولة ذات البأس» إلى «الدولة المظلومة» ليؤكد هبوطاً عميقاً في قواها إلى حدٍّ لا صعود بعده، في المستقبل المنظور على الأقلّ.

فشلت «داعش»، خلال الأشهر العشرة الأخيرة، في إحراز أيّ نصرٍ كبيرٍ على أعدائها في الجبهات السورية والعراقية، رغم إصرارها وحاجتها الملحّة والدائمة إلى ذلك. ولا تعدو عمليات التسلل إلى عمق مناطق سيطرة الخصوم، بين حينٍ وآخر، كونها محاولاتٍ يائسةً وطائشةً لتذكير الأتباع -والأعداء- بالقدرة على تعويض الخسائر والانتقام بسرعةٍ وفي أيّ وقت.

ظهرت علامات الضعف الأولى في البنية العسكرية لـ«داعش» بفقدانها قادةً مميّزين، إن بكفاءةٍ أُثبتت وجُرّبت خلال المواجهات السابقة، أو بشجاعةٍ وسمعةٍ جاذبةٍ ومؤثرة، عجز التنظيم، ويعجز، عن تعويضهم بقادةٍ من المستوى ذاته. لتُملأ الفراغات القيادية الحاصلة بمبايعين كانوا مجرّد مقاتلين عاديين في صفوف الجيش الحرّ والفصائل الأخرى قبل سيطرة «داعش»، أو حتى ناشطين مدنيين، وربما بحياديين تماماً فاتهم قطار الثورة الذي تعثر فوجدوا في قطار «داعش» فرصةً لا تعوّض لتبوّء حيثيةٍ ما، بذلوا في سبيلها كلّ الحماس والتملق تجاه «الدواعش» الأصليين. ويظهر استعراض قادةٍ ميدانيين اليوم، في قطاعات جبهاتٍ متفرّقةٍ في دير الزور والرقة، أسماءً كانت في خانة المقاتلين العاديين وناشطي الإغاثة والإعلام والحياديين، وفي مرّاتٍ من مؤيدي النظام وربما متطوّعين في أجهزة مخابراته.

ولم تكن ظاهرة تآكل أعداد المقاتلين «المحترفين» وليدة مرحلة الضعف فقط، بل تمتدّ إلى وقتٍ سابق، أيام الهجمات الواسعة والتمدّد الكبير صيف 2014. وحسب تسريباتٍ مؤكدةٍ من مطلعين في ديوان جند «داعش» في «ولاية الخير» (دير الزور) فاق مجموع أعداد قتلى التنظيم في معارك عين العرب/كوباني، والمعارك اللاحقة لها في محافظة الحسكة، 1500 قتيل، سقطت

النسبة الأكبر منهم باستهدافهم من طائرات التحالف على الجبهات المباشرة أو على طرق المؤازرة والإمداد لهذه الجبهات.

ويفاقم من مشكلة النوع، وإلى حدٍّ بالغ التأثير، إغلاق طرق ومنافذ العبور إلى سوريا أمام المهاجرين، مما قطع الشريان المغذي بخبراتٍ عسكريةٍ اكتسبها بعض هؤلاء في ساحات قتالٍ سابقة، أو بمستعدين من حيث الملكات لحيازة هذه الخبرات نتيجة نشأةٍ في بيئاتٍ جهاديةٍ في الشيشان أو أفغانستان أو وسط وجنوب شرق آسيا. وحسب مصدر مقرّب من مسؤولين في مجال استقبال المهاجرين عند وصولهم إلى الأراضي السورية؛ لم ينزل، خلال خمسة أو ستة أشهر على الأقل، أيّ وافدٍ جديدٍ في البيوت والمقرّات المخصّصة لذلك. وعلى العكس سُجّلت حالات فرار أو انشقاق لمهاجرين -ومهاجراتٍ- إلى الأراضي التركية، قبل تسليمهم أنفسهم لسفارات بلادهم. وإذا صدقت الأنباء المتداولة على نطاق ضيق في أوساط المتابعين الأمنيين من فصائل الجيش الحرّ، وهي قابلةٌ للتصديق على أيّ حال، فإن أعداد الراغبين والمستعدين للانشقاق عند توافر ظروفٍ ملائمةٍ ترتفع باستمرار، مع الخيبة التي يستشعرها هؤلاء وتبدّد الوهم بـ«دولة المسلمين» الفاضلة والقوية.

ومن ناحيةٍ أخرى أدّى غياب مهاجرين جددٍ إلى حرمان «داعش» من مادةٍ دعائيةٍ طالما تبجح بها رسميوها وأتباعها عن أناس باعوا ترف دنياهم في مواطنهم الأصلية وهاجروا إلى «دولة الإسلام» يبغون الدفاع عنها والشهادة في سبيل بقائها. وحتماً لن يجد دعاة «داعش» مثلاً محلياً في هذا الشأن يضربونه في معرض تحريضهم مسلمين سوريين على البيعة، وهم من أتيحت لهم من غير جهدٍ «نعمةٌ» جغرافيةٌ أن يكونوا صدفةً في «دولة الإسلام» التي «يبذل آخرون الغالي والنفيس» ويكابدون المخاطر للوصول اليها. إن غياب دعايةٍ ملموسةٍ مثل دعاية المهاجرين سيحرم «داعش» من منضمين مبدئيين جددٍ إلى صفوفها.

ورغم استمرار معدلات تجنيد المحليين على الوتيرة السابقة، وخاصّةً في صفوف الأطفال والمراهقين، وهم الفئة المفضّلة لقادة التنظيم نظراً لسهولة التأثير فيها ثم بسبب توافرها بأعدادٍ كافيةٍ في مجتمعاتٍ ترتفع فيها أعداد الشبان والرجال الغائبين أو الهاربين من جور «داعش» نفسها؛ تظهر في بعض «الولايات» في أوقات النفير والاستعداد لمعارك كبيرة، في الأشهر الأخيرة على

من الحدود التركية السورية خلال معركة تحرير عين العرب/كوباني

وجه التحديد، مظاهر نقص عدديٍّ في حملة السلاح من المتفرّغين للقتال، مما يدفع بمسؤولي «داعش» العسكريين إلى القيام بعمليات تجميع عشوائيةٍ لعناصر من أجهزة التنظيم ذات العمل المدنيّ لسدّ هذا النقص. وتُبرز الأعداد المرتفعة للقتلى والجرحى في فئة المبايعين المحليين غير العسكريين، وفي فئة المراهقين والأطفال، الاعتماد المتزايد لـ«داعش» على هاتين الفئتين من عناصرها، كما تُبرز عجز التنظيم أو لامبالاته أمام ارتفاع خسائره البشرية بشكلٍ عام.

وفضلاً عن الاعتماد على الأطفال والمبايعين غير العسكريين تحاول «داعش»، منذ مطلع العام الحاليّ، أن توسّع دائرة المستهدفين بالتجنيد في المجتمعات الخاضعة لها من خلال تجديد علاقتها بهذه المجتمعات وإيجاد مصالح مشتركةٍ معها. إذ تعمل «داعش»، ممثلةً بديوان العلاقات العامة والعشائر، على التقرّب من شيوخ ووجهاء العشائر في محافظتي دير الزور والرقة بوسائل شتى أبرزها استرضاء بعضهم بإطلاق سراح عشرات المعتقلين من سجونها في الرقة. وكذلك عبر تكثيف الاجتماعات معهم، فقد عقدت اجتماعين عشائريين كبيرين في بلدتي ذيبان وحوايج ذياب، شرق وغرب دير الزور، واثنين آخرين في مقرّ ديوان العشائر وفي بلدة حزيمة، وسط وشمال مدينة الرقة. وفي هذه الاجتماعات خاطب مسؤولو «داعش» المشاركين بلهجةٍ ملطفةٍ تخلو من الغطرسة والتكبّر المعتادين، وتركّز الخطاب على شرح حالة «المركب الواحدة» التي تحمل الجميع؛ «الدولة الإسلامية» ورعاياها في دير الزور والرقة وسائر «أرض المسلمين». تلك المركب التي لن تغرق، في حال غرقت، بـ«الدولة» وحدها بل بالجميع، ولن تفلح -حسب خطابات «داعش»- أيّ محاولة نجاةٍ بالقفز لأيٍّ من هؤلاء الركاب، لأن الأعداء لن يميّزوا، فهم لا يستهدفون «الدولة» فقط بل المسلمين كلهم. وتستعمل «داعش» لتأكيد هذا الخطاب بعض الممارسات العنصرية لميليشيا ypg في حقّ سكان القرى والبلدات العربية في الحسكة والرقة، من اعتقالٍ عشوائيٍّ وتجريف قرى وترحيل ساكنيها، وهي الممارسات التي وقعت بالفعل وإن بدوافع مختلفة عن ما تقوله «داعش». ويرتبط خطاب «داعش» السوريّ هذا بخطابها لمجتمعات المحافظات العراقية الواقعة تحت سيطرتها بتذكيرهم بالممارسات السابقة لحكومة المالكي «الشيعية»، والممارسات المتجدّدة لمجاميع الحشد الشعبي «الشيعيّ» في حقّ «المسلمين» السنّة بطبيعة الحال. وفي هذه الاجتماعات طالب متحدّثو «داعش»، انطلاقاً من خطر «الأكراد»، شيوخ ووجهاء العشائر بالوقوف مع «الدولة» بتشجيع أبناء هذه العشائر والدفع بهم إلى مبايعتها والانخراط في جبهات المعارك. وكما يفعل نظام بشار الأسد بطرحه خيارين فقط أمام المجتمع الدوليّ؛ هو أو الإرهاب، تفعل «داعش» أمام المجتمعات الخاضعة لها بطرحها خيارين فقط أيضاً، هي أو الآخر العدوّ في العقيدة والأهداف بشكل تام، والذي يشكل خطراً لا على الدين فقط بل على البقاء كله، قتلاً أو تهجيراً. واستكمالاً لما بدأه مسؤولو ديوان العلاقات العامة والعشائر باسترضاء الشيوخ والوجهاء، عمل أمنيو «داعش» على اللقاء بممثلي كلّ عشيرةٍ على حدةٍ في اجتماعاتٍ مغلقة، كرّر فيها الأمنيون المطالب ذاتها، عارضين مصالح ومغرياتٍ لمستمعيهم إن استجابوا، وتعهداً بحلّ القضايا العالقة، ومحاسبة الشخصيات والعناصر المسيئة من التنظيم.

المزاح في أصعب الظروف

سمهر الخالد

في أيامه الأولى في دير الزور عقد تنظيم الدولة الإسلامية اجتماعاً لقادة الكتائب في المدينة. وحين كانا متوجّهَين إلى الاجتماع سأل أحد عناصر الجيش الحرّ قائد كتيبته: «شكون يريدون هذول من العالم؟»، فقال القائد بطريقة مواربة: «يريدون يفتحون روما»، فردّ العنصر: «أي روما يا حجّي! هذول ما يعرفون يفتحون علبة ساردين».

يكرّر الأهالي العديد من القصص المشابهة كثيراً في أحاديثهم. يريدون منها، عدا الانتقاص من الخصم والتقليل من شأنه، إبراز ذكاء صاحب المزحة وسرعة بديهته ودقة تلميحاته. ويسميها البعض «عَبَازات» -بمعنى شغب- أو اسم قريب من ذلك، كنوع من الاعتراض عليها، ويتأثر بها البعض الآخر حتى تصبح نمطاً حياتياً يعيشه حتى آخر العمر. وفوق ذلك (أو تحته) يأتي حفظ هذه النهفات/القفشات كأحد أهمّ مكوّنات الذاكرة الجماعية للأهالي، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الشفوية التي تحوي أيضاً الكثير من المآثر والشعر والأمثال وغيرها.

يرتبط المزاح في مدينة دير الزور خاصّةً بالأصوات العالية والتشهير والشتم والعنف. ويعدّ الضرب بقصد المزاح أمراً مألوفاً إلى درجة اشتراط الكثير من الشباب الأصغر سناً استثناءه من المزاح عند عقد صداقاتٍ جديدة. وقد تطوّر المزاح خلال الثورة في أكثر من اتجاه، كان أخطرها استعمال الأصدقاء السلاح الناريّ في ما بينهم، ما أدّى إلى حوادث مؤسفةٍ في الفترة التي سيطر فيها الجيش الحرّ على المدينة. وقد يأخذ المزاح شكل السخرية من الذات، كأن يشتم الشخص نفسه في بداية حديثه تمهيداً لممازحة الآخرين. كما يخلط الكثيرون في المزاح بين الشعبيّ والرسميّ (والشخصيّ والعامّ)، ففي إحدى المعارك التي خاضها الحرّ في المدينة انسحبت كتيبةٌ من موقعها أثناء المعركة فخاطب قائد القطاع عن طريق القبضة (جهاز الاتصال) صديقه مسؤول الكتيبة: «ليش انسحبت من دون أوامر؟» فردّ المسؤول: «الدبابة قطعت علينا الكلاش».

وقد توقف الكثير من أنواع المزاح منذ سيطرة التنظيم على دير الزور ولكن في العلن، بينما استمرّ بالسرّ أو بأشكال جديدةٍ تلاءمت مع قسوة ومزاجية قادة التنظيم ومحاولاتهم تغيير حياة الأهالي، هذه المحاولات التي وصلت إلى اعتراضهم على طريقة الكلام المحلية ومحاولة تغييرها بالقوّة في بعض الأحيان. وفي إحدى المرّات التي اجتمع فيها الناس في البوكمال لحضور تنفيذ حكم ما صرخ شابٌّ بقصد المزاح: «طيارة... طيارة»، لتعمّ الفوضى الحَشدَ ويهرب عناصر التنظيم قبل الأهالي، حتى لجأ قادته بعد مدّةٍ إلى تحديد عقوبة «من يصيح بكلمة طيارة وسط الحشد المدعوّ لحضور الأحكام»، لكثرة ما استعملت تلك المزحة لمحاولة عرقلة العناصر عن التنفيذ. وفي المقابل يلجأ الكثيرون إلى استلهام الخصم في المزاح، كاستعمال تعبير «يا شيخ»، أو كما في القصّة التي تقول إن مصرياً من التنظيم أمسك شاباً معه علبة حمراء طويلة فسأله بلهجته: «فين الحشيش؟» (يعتقد مهاجرو التنظيم أن مدخني الحمراء حشاشون) فردّ الشاب: «والله معرفش يفندم»!

وينتشر في الأوساط الشعبية العديد من نوادر المعتقلين في سجون التنظيم الأمنية ومزاحهم بغرض التسلية، كنوع من أدب السجون الشفويّ. ومن أكثر النوادر انتشاراً، حتى أصبحَت لدى بعض المعتقلين نوعاً من البروتوكول الذي يستقبَل به المعتقل الجديد، الاستفسار منه عن موقف صدام حسين إذا كان ما زال بجانب المعارضة السورية؟ أو الاستفسار عن قبضة حافظ الأسد الأمنية؟ أو إن كان أصدر عفواً عن المساجين؟ وترك المعتقل الجديد لفترةٍ من الوقت يضرب أخماساً بأسداس، محاولاً استيعاب ظروف سجنه ومعرفة تبعية الجهة التي اعتقل لديها وتقدير المدة التي قضاها هؤلاء منقطعين عن العالم الخارجيّ، قبل إخباره بأمر المزحة.

وفي لحظةٍ سجّلتها كاميرا إعلاميّي التنظيم يقف أحد عناصره المحليين يحمل ساطوراً بيده بجانب الأمير المحليّ أبو دجانة الزر، ويثبّت العنصر حدقتي عينيه على نصل الساطور فيبدو أحول بشكل ساخر، ويقول بأسلوب مسرحيٍّ يقلد فيه لهجة أهل الريف: «والله ما خرجنا إلا لنصرةً هذا الدين». تشي مزحة العنصر بتسلل الثقافة الشعبية إلى حياة أولئك الذين حاولوا أن يكونوا خارج التاريخ بصرامتهم التي يصدّرونها عن أنفسهم. هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى تعبّر عن مدى الاستهانة بالشعارات التي يرفعونها، خاصّةً أن المزحة تمسّ أحد أهمّ تلك الشعارات. وفي آخر المقطع يظهر العنصر ذاته يلهو ضاحكاً بشعر مهاجرٍ غربيٍّ وقف أمام الكاميرا للحديث.

فهل سيستطيع الأهالي بالمزاح تجاوز عتبة الخوف من التنظيم وإسقاط ما تبقى من الأوثان التي بناها؟

حقّ الانتخاب في سجون الأسد

بكر صدقي

بكر صدقي

في شباط العام 1985 كان الاستفتاء على فترةٍ رئاسيةٍ ثالثةٍ من سبع سنواتٍ لمؤسّس النظام حافظ الأسد. بدأ جنون «العرس الديموقراطيّ» في سجن حلب المركزيّ قبل أكثر من أسبوع من موعد الاستفتاء. كنا نسمع، من مهاجعنا في جناح الأمن السياسيّ، أصوات الطبول وهتافات جماهير المساجين بحياة القائد وفدائه بالروح والدم. ما كان للشرطيّ جاسم (أبو جمعة) أن يحرمنا من بهجة تلك الاحتفالات الوطنية، ففتح باب الجناح، في أحد الأيام، لمسيرةٍ عفويةٍ تحرّكت في جناحنا من أوّله إلى آخره. كان أبو جمعة يمشي إلى جانب المسيرة ضاحكاً مبتهجاً يدعو السجناء السياسيين داخل المهاجع إلى المشاركة في الهتافات والتصفيق، لكن أحداً لم يتجاوب معه بطبيعة الحال. ربما هذا «الكُمّ» الذي أكله هو الذي دفعه إلى الخطوة التالية: إحضار صندوق انتخابيٍّ إلى الجناح. ولكن لا مفرّ، قبل الحديث عن يوم الاستفتاء، من وصفٍ موجزٍ لمكوّنات المسيرة. لم يتجاوز عدد «المسيَّرين» (عفوياً) نحو 15 ولداً معظمهم من جناح الأحداث، في ثيابٍ رثةٍ وهيئاتٍ وسخة، يقودهم سجينٌ أكبر منهم، كنيته «بطّة»، راكباً فوق كتفي ولدٍ آخر، يهتف بحماسةٍ شديدةٍ «بالروح بالدم».

كان لـ«تجديد البيعة» في تلك السنة أهميةٌ سياسيةٌ خاصةٌ لأنه جاء بعد حدثين مهمين كرّسا الدولة البوليسية والأبدية الأسدية: فمن جهة أولى، كان النظام قد خرج من صراعه مع تمرّد الإخوان المسلمين منتصراً عليهم وعلى جميع السوريين بالمعيّة؛ ومن جهةٍ ثانية، كان قد قضى على تمرّد أخيه رفعت الأسد وطرده خارج البلاد، ومعه كلّ مراكز القوّة داخل النظام (الجنرالات الذين واجهوا رفعت). فجاء استفتاء 1985 تكريساً للانتصارين، وتأسيساً للأبد الفاشيّ الذي حوّل سوريا إلى مقبرةٍ صامتة.

في صباح الاستفتاء أمر الشرطيّ المناوب أبو أحمد سجناء الجناح بالاصطفاف أمام باب غرفة المفرزة في طابورٍ أحاديّ. وبدأ من أوّل الطابور، فطلب من كلّ واحدٍ الدخول إلى المفرزة والاستفتاء في الصندوق. كان يهمس لكلّ سجين بدوره بما يلي: «ستدخل الآن إلى غرفة المفرزة وتمارس حقك الانتخابيّ». وإذ يأتيه الجواب بالتخلي طوعاً عن هذا الحقّ يقول للسجين: «يمكن لتصويتك أن يؤثر على مصيرك في السجن» (وكانت الشرطة قد أشاعت، في الأيام السابقة، أن الرئيس سيصدر عفواً عاماً يشمل الجميع).

كانت النتيجة أن غالبيةً ساحقةً من المعتقلين السياسيين في الجناح رفضت الإدلاء بصوتها، مقابل مشاركة عددٍ صغيرٍ منهم دخلوا الغرفة.

بعد انتهاء عملية التصويت، عاد أبو أحمد ومعه عصاً راح يضرب بها السجناء ضرباً عشوائياً، إلى أن روى غليله. ثم فرز أولئك الذين شاركوا في التصويت في مهجع خصّهم به، وعاد البقية إلى مهاجعهم. وسحب أبو أحمد كلّ «أدوات الرفاهية» من المغضوب عليهم كالكؤوس الزجاجية والكتب، وحرمنا من التنفس. ووقعت، أثناء تلك المعمعة، محاولة انتحار من أحد المعتقلين، ربما لعبت دوراً في عدم حدوث مزيدٍ من التصعيد القمعيّ.

ما وصلنا في الأيام والأسابيع التالية، من كواليس المفرزة والفرع هو أن فكرة استفتاء معتقلي الجناح كانت بمبادرةٍ من أبي جمعة. لكنه كان قد ورّط زميله الغبيّ أبو أحمد في فم المدفع. وإذ جاءت النتيجة مخيبةً ومخزية، فقد تلقى الشرطيان نصيبهما من التوبيخ.

أما السجين بطّة الذي كان يقود المسيرات العفوية فوق أكتاف رفاقه، فقد خرج من السجن فعلاً بعد بضعة أشهر، بفضل عفوٍ رئاسيٍّ عن بعض الجرائم أصدره الدكتاتور بعد تجديد البيعة. كانت تصل إلينا، من حين لآخر، أعدادٌ من جرائد تشرين والبعث والثورة. تشاء الأقدار أن يقع بين أيدينا عددٌ من إحدى تلك الجرائد، قرأنا فيه خبر تنفيذ حكم الإعدام ببطّة. وفي التفاصيل أنه التحق، بعد خروجه من السجن مباشرةً، بعصابة سطوٍ مسلح قامت بعدّة عمليات سطوٍ مع قتل. وسرعان ما أُلقي القبض عليه مع رفاقه وصدر بحقهم حكم الإعدام الذي تمّ تنفيذه بلا تأخير.

بكر صدقي... المثقف اليساريّ أم "الكرديّ"!!

نشوان الصالح

نشرت مجلة «عين المدينة»(1) مقالاً للكاتب بكر صدقي تحت عنوان «إعلان الفيدرالية كجوكر على طاولة جنيف». وفي محاولةٍ لتتبع الجوكر لم نجد له أثراً إلا في جملةٍ يتيمةٍ جاءت قبيل ختام المقالة، تتحدث عن أنّ «صالح مسلم لعب جوكراً كان بحوزته لينضمّ إلى بازار جنيف، وليقتل الحكومة التركية بغيظها. وتمكن، ثالثاً، من افتعال زوبعةٍ في فنجان، فقرَّبَ بين النظام والمعارضة وفقاً للخطة الروسية للحل السلميّ».

وإذا تجاوزنا هذا التحليل الركيك[2] لأهداف إعلان الفيدرالية، وانتقلنا إلى باقي المتن المحبوك بإحكام، سنجد أن صدقي قد حاول استكمال أطروحته التي بدأها في مقال سابق له نشرته جريدة «القدس العربي» تحت عنوان «في الفيدرالية والنقاش الدائر حولها»[3]، مفرّغاً كلّ ما في جعبته ليبرهن فكرة «اتفق الجميع علينا»، و«الجميع» -حسب ما أورد- هم النظام والمعارضة والدول الإقليمية وروسيا والولايات المتحدة وكُرد البارزاني والطالباني في سوريا، والـ«نا» هنا دالّة على الأكراد. وأن هذا الاتفاق لم يحصل في تاريخ المعارضة والنظام إلا على «رفض إعلان الفيدرالية»، حسب تعبيره في «القدس العربي»، وضدّ إعلان «صالح مسلم وربعُه إقامة كيانٍ فيدراليٍّ في شمال سوريا»، وفق ما أتى في «عين المدينة»، في أفضل تقدير، وضد الكيان الفيدراليّ ذاته في أسوأ تقدير. وأن ينسب الكاتب الأمرَ هنا لصالح مسلم وربعه هو مؤشرٌ على تراجعه إلى الصفوف الخلفية لمؤيدي إعلان الفيدرالية في هذا الموضع فقط من النصّ، لكنه كان أكثر إيضاحاً لما يدور في خلده في ما بعد بطرح سؤالٍ على المعارضة: «هل توافق على بقاء النظام، إذا كان ثمن إزالته تقسيمٍ سوريا من خلال قيام كيانٍ كرديٍّ مستقل في الشمال؟؟»، ثم يجيب عن تساؤله المشروع بافتراض جعل منه حقيقةً، مُرجعاً برهانه إلى اتفاق المعارضة والنظام على رفض الفيدرالية: «الجواب «البديهي» هو: نعم، ليبق النظام. هذا ليس افتراضاً من عندي، بل هو ما حدث حين اتفق النظام والمعارضة على رفض الفيدرالية».

وهكذا ساق الكاتب تهمتين للمعارضة دون أدلةٍ كافية؛ الأولى جعلها تتفق، للمرّة الأولى بعد خمس سنوات ثورةٍ (سماها «مقتلة»)، مع النظام ضد إعلان الفيدرالية، وكأنه نسي أن جميع مكوّنات الشعب السوريّ، معارضةً وموالاة، بما فيها المكوّن الكردي، قد اتفقوا قبل ذلك ضدّ ما يسمّى «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ليس فقط رفضا للهمجية والتكفير اللذين يتسم بهما التنظيم، وإنما رفضا لاقتطاع جزءٍ من سوريا تحت مسمّياتٍ وتوجهاتٍ خارجةٍ عن طبيعة السوريين.

والتهمة الثانية هي استشراف صدقي بأن المعارضة قبلت التنازل للنظام مقابل بقاء سورية موحّدة، مما يترتّب عليه انتهاء الحرب، وأن النظام -الذي لا يزال موجوداً بترحابٍ في غالبية مناطق الكيان الفيدراليّ المزعوم- سيرتدّ وبالاً على الأكراد، وقد يصل به الأمر إلى استخدام الكيماويّ لإبادتهم، لتصحّ حينها تسمية صدقي للنظام بـ«الكيماوي»، في محاولةٍ منه لاستحضار النموذج الشائع عن «حلبجة» والنظام العراقيّ السابق، لاستعطاف عامة الكرد في شتى أصقاع المعمورة للالتفاف حول نظريته.

لكن صدقي نفى أن تكون نظريته «مناحةً صادرةً عن مظلوميةٍ أقلويةٍ لسان حالها (اتفق الجميع علينا)»، وبرّر ذلك بربطٍ عَصيٍّ على المنطق من قبيل أنها «محاولةٌ للتنبيه من أوهامٍ قاتلةٍ ..... قادرة على التلاعب بعواطف الجموع ومصائرهم». ثم يوضح أنه يقصد هنا وهم الأمة الغالبة، الذي لا يشبه إلا فقه الغَلَبَة الذي يعتمده تنظيم داعش في مواجهة القوى الإسلامية الأخرى، وهو ما اعتمده حزب الاتحاد الديمقراطيّ لإعلان فيدراليته بالمناسبة. ثم يتابع الحديث عن وهم «السيادة الوطنية»، التي يتحمل مسؤولية إهدارها كلّ من استقدم القوى الأجنبية أو استعان بها، بما فيهم النظام وحزب مسلم اللذان يقاتلان تحت الغطاء الجوّيّ الروسيّ. ومن ثمّ «وهمُ أن السوريين كانوا متساوين في التعرّض لظلم نظام الأسد، وسيكونون متساوين في العدالة في الجنة الديموقراطية الموعودة بعد إسقاطه، بصرف النظر عن الدين والعرق والمذهب (إلخ إلخ)». فينفي صدقي، في الشّق الأوّل من هذا «الوهم»، أن السوريين كانوا متساوين في التعرّض لظلم النظام، في محاولةٍ للإيحاء أو التصريح بأن الكرد هم أصحاب المظلومية الأعظم. وكأنه نسي أن النظام، الذي يسمّيه «الكيماوي»، قد ضرب الغوطة الشرقية لدمشق بهذا السلاح وليس «القامشلو». بينما يذهب في الشقّ الثاني إلى التهكم والاستخفاف بالعقد الاجتماعيّ السياسيّ الذي خرجت من أجله المظاهرات. ويأتي هذا الكلام الحذِر بعد إيغال الكاتب -في «القدس العربي»- في الانتقاص من ذات العقد الذي يمكن أن يبقينا كسوريين تحت مظلةٍ واحدة- المظلة السورية، حين يقول: «هناك صعود مطرد في الوعي الذاتي للكرد كجماعة

(1) العدد 70، 1 نيسان 2016.

(2) قد تكون لصالح مسلم رغبةٌ في الدخول في جنيف، لكن الهدف الرئيس هو التأسيس للدولة الكردية. ولا يقتنع عاقلٌ أن مسلم يرغب في استعداء تركيا، بالرغم من غضبها فعلاً من إعلان الفيدرالية في الشمال السوري. أما التقريب بين النظام والمعارضة في جنيف فهو تناقضٌ واضحٌ مع الهدف الأول، لأن مسلم -حسب صدقي- أعلن الفيدرالية ليدخل جنيف، فكيف لطرفين تقاربا أن يقبلا بطرفٍ ثالثٍ في المفاوضات؟

(3) 23 آذار 2016.

متمايزة، لا يمكن مواجهته بدعاوى ساذجة من نوع أن الحل هو في «دولة ديمقراطية قائمة على المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن العرق والدين والجنس».

في «عين المدينة» يذهب صدقي إلى أن كلّ ما جرى لسورية لم يؤدِّ «إلى الوقوف دقيقة صمتٍ على شهيدٍ اسمه الكيان السوريّ»، هو الذي اعتبر في «القدس العربي» أن رفض إعلان الفيدرالية «دلالة مشؤومة على الصفة السالبة للوطنية السورية كما لو كانت هي الوحيدة الممكنة، وهي الوطنية القائمة على رفض الآخر وتطلعاته». ويتمنى لو أننا ننعى الكيان السوري بعد أن اعتبر الهوية الوطنية السورية ليست الوحيدة وأنها قائمة على رفض الآخر، في إشارةٍ منه إلى أن الهوية الكردية تشكل نداً للهوية السورية، وأن الأخيرة ترفض الأولى، في حين يعرف القاصي والداني أن الهوية السورية تطوي تحت مسمّاها جميع الأعراق والإثنيات. وكأنه كان يهيّئ القارئ ليتحدث بكامل حريته عن «تطلعات الآخر» في ختام مقالته في «عين المدينة»: «أما الكرد فهم، ببساطة، يريدون الاستقلال في دولة تخصّهم، بعدما يئسوا من التخلص من اتهامهم بالنزعة الانفصالية. لكن هذا موضوعٌ آخر، لا علاقة له بلعبة البوكر التي يلعبها صالح مسلم».

تلك هي المسألة إذاً الاستقلال في دولة كردية هو مجرّد ردّة فعل على الاتهامات للكرد بأنهم أصحاب نزعة انفصالية، والذهاب أبعد من الفيدرالية التي ربما قبلها السوريون لو أنها طُرحت في ظروفٍ سليمة للدولة السورية وربما رفضوها. وكأن الأمر لا يعدو خيانة امرأةٍ بسبب كثرة ارتياب زوجها. نافياً، بهذا التصريح، كلّ ما في ذاكرتنا عن مظلمة الكُرد في عصر البعث، كحجب الجنسية عن مئات الآلاف، ومنعهم من التعلّم بلغتهم، بل تعدّى الاضطهاد إلى التضييق على معالم مهمةٍ لثقافتهم، كالاحتفال بأعيادهم الخاصّة والغناء بالكردية. والمعروف أن تلك المظالم المحقّة، وغيرها، هو ما قد يدفع قسماً -لم يتضح حجمه بعد- من الأكراد إلى التفكير في الاستقلال الإداريّ تحت اسم الفيدرالية، أو التامّ تحت اسم «دولة كردية»، وليس تكرار اتهامهم بالنزعة الانفصالية.

وهنا يدخل الكاتب في مغالطة منطقية في تشريح المكوّن الكرديّ إبانَ إعلان الفيدرالية، حين يعتبر الأكراد كتلةً واحدةً متهمَّةً بالنزعة الانفصالية، بعد أن كان قد اعتبر «كرد البارزاني والطالباني في سوريا» من بين الجميع المجتمِع عليهم في رفضها. ولجَم المتلقي المتعلق بالتهكم على كلّ من يعتبر قسماً من الأكراد «طيبين حبابين» غير متفقين مع صالح مسلم ولا مع إعلان الفيدرالية.

ثم ما علاقة البوكر بالجوكر!! أهو التشابه في وزن الكلمتين فقط؟!! فما نعرفه أن لعبة البوكر مقامرةٌ بكلّ ما يملك اللاعب، ولاتحوي على الجوكر بين أوراقها، وأن الجوكر، في ألعاب أخرى، يمثل الورقة القوية التي تُستخدَم في الأوقات الصعبة. وهو ما يجعلنا في حيرةٍ من أمر إعلان الفيدرالية حسب رؤية الكاتب، فهل هي ورقةٌ رابحةٌ لعبها مسلم في وقتٍ حرج، أم هي مقامرةٌ بكلّ «إنجازات» حزب الاتحاد الديمقراطي!!

لا يعكس هذا التخبّط في مقالتَي بكر صدقي إلا صراعاً يعتمل في داخله بين المثقف اليساريّ والحلم الكرديّ الذي يكاد يطغى على وجدانه. فالمثقف اليساريّ يقفز على جميع الانتماءات الموروثة (الإثنية والعرقية) في سبيل المصلحة العليا، والمثقف الفئويّ الكرديّ يطالب بدولةٍ مستقلةٍ في ذروة ضعف سورية-الوطن الجامع. وبين هذا وذاك على الكاتب أن يحدّد ملامح ثقافته.

إعلان الفيدرالية كجوكرٍ على طاولة جنيف

بكر صدقي

لم يؤدّ وصول عدد شهداء المقتلة السورية إلى نصف مليون قتيل، وملايين المعاقين الذين لا يعرف أحدٌ عددهم بدقة، إلى توحيد قوى المعارضة السياسية أو العسكرية. ولا أدّى خراب العمران السوريّ، وتحويل المناطق التي كانت آهلةً بالسكان إلى مناطق غير قابلة للحياة البشرية، وتشريد نصف السكان في بلاد الله الواسعة، إلى اتفاق النظام الكيماويّ والمعارضة على وقف الحرب العبثية التي يتفق جميع المتابعين على استحالة انتصار طرفٍ فيها على الآخر. ولا أدّى انتهاء «السيادة الوطنية» إلى وصايةٍ دوليةٍ متعددة الأطراف على مصير سوريا، وتقسيم الأراضي السورية، عملياً، بين قوى أمر واقع عديدة، إلى الوقوف دقيقة صمتٍ على شهيدٍ اسمه الكيان السوريّ.

فقط حين أعلن صالح مسلم وربعُهُ إقامة كيانٍ فيدراليٍّ في شمال سوريا، توحّد الجميع ضدّه: أميركا وروسيا والمجلس والائتلاف والاختلاف وحسن عبد العظيم والفصائل الإسلامية، وتلك المعتدلة، وهيثم مناع العودات، وتركيا الإسلامية، وتركيا العلمانية، وتركيا القومية، وإيران، وعراق الشيعة، وعراق السنة، وكرد البارزاني والطالباني في سوريا، وبشار الجعفري وسميُّهُ/صهره الكيماويّ، والشعب السوري الموالي، والشعب السوريّ المعارض، والبينَ بين..

ليست هذه مناحةً صادرةً عن مظلومية أقلوية لسان حالها (اتفق الجميع علينا)، بل محاولةٌ للتنبيه من أوهامٍ قاتلة ما زالت، بعد كلّ هذه الدماء وكلّ هذا الخراب، قادرةً على التلاعب بعواطف الجموع ومصائرهم. وهمُ الأمة الغالبة أو وهمُ السيادة الوطنية أو وهمُ أن السوريين كانوا متساوين في التعرّض لظلم نظام الأسد، وسيكونون متساوين في العدالة في الجنة الديموقراطية الموعودة بعد إسقاطه، بصرف النظر عن الدين والعرق والمذهب (إلخ إلخ..).

كيف يمكن للكرد أن يثقوا بأيّ كلام إنشائيّ من نوع «بصرف النظر عن..» ومجرّد إعلان صالح مسلم لكيانٍ فيدراليٍّ (متعدّد القوميات، والحقّ يقال) فتح عليهم أبواب جهنم؟ وعادت تلك الحكايات السقيمة عن أن الكرد مهاجرون من تركيا، ولا حقوق لهم في الأراضي السورية، عادت إلى الظهور بطريقة أكثر رثاثةً وابتذالاً من أيّ وقتٍ مضى. أفتى «المفكر الفلسطيني»، مثلاً، أنهم هاجروا في الخمسينات! أو هناك من يرمون كلّ الشرور على جماعة صالح مسلم لأنها هدفٌ سهلٌ من جهة، ولعزلها عن بقية الكرد «الطيبين، الحبابين» من جهةٍ ثانية.

متى لم يكن الكرد متهمين بالنزوع الانفصاليّ، في الخطاب الشائع في سوريا والعراق وتركيا وإيران؟ لقد باتت هذه التهمة صفةً لصيقةً بهم، تماماً كالتصاق صفة الإرهاب بالمسلمين في خطابٍ عالميٍّ شائع. وفي الحالتين لا فائدة من التبرّؤ.

في الجوّ المشحون والموبوء الذي أعقب إعلان الفيدرالية المزعومة، يمكن طرح سؤالٍ من النوع الذي يتضمّن جوابه، على معارضي النظام الكيماويّ الذي بات بينهم وبينه ما صنع الحداد: هل توافق على بقاء النظام، إذا كان ثمن إزالته تقسيم سوريا من خلال قيام كيانٍ كرديٍّ مستقلٍّ في الشمال؟

الجواب «البديهي» هو: نعم، ليبق النظام. هذا ليس افتراضاً من عندي، بل هو ما حدث حين اتفق النظام والمعارضة على رفض الفيدرالية، مع علم الطرفين أن القوى العظمى الوصيّة على مصير سوريا (أميركا وروسيا بخاصة) متمسكةٌ بوحدة أنقاض سوريا وأشلاء السوريين، وترفض أيّ تقسيم.

صالح مسلم لعب جوكراً كان بحوزته لينضمّ إلى بازار جنيف، وليقتل الحكومة التركية بغيظها. وتمكن، ثالثاً، من افتعال زوبعةٍ في فنجان، فقرَّب بين النظام والمعارضة وفقاً للخطة الروسية للحلّ السلميّ.

أما الكرد فهم، ببساطة، يريدون الاستقلال في دولةٍ تخصّهم، بعدما يئسوا من التخلص من اتهامهم بالنزعة الانفصالية. لكن هذا موضوعٌ آخر، لا علاقة له بلعبة البوكر التي يلعبها صالح مسلم.

العدد 70 / 1 نيسان 2016 عين المدينة 15

جنيف بالمقلوب

سهيل نظام الدين

ستكون قد جرت الانتخابات البرلمانية في سوريا حين ينشر هذا المقال، أو هكذا يفترض. لا نسعى هنا إلى محاولة تشريح شرعية أو عدم شرعية هذا «العرس الديموقراطيّ»، فهو أمرٌ لا يستحقّ عناء المحاولة، ويكفي تحوّل هذه المسرحية إلى مادةٍ دائمة لسخرية السوريين -بمن فيهم الموالون للنظام- كدليل على أنّ هذه الانتخابات لا تقدّم ولا تؤخّر. الغاية الأولى منها هي، كما يبدو، إرسال رسالة داخلية أولاً بأنّ نظام بشار الأسد مستقرٌّ، يحترم تواريخه الداخلية، وقادرٌ على تنظيم انتخاباتٍ برلمانية في المناطق التي يسيطر عليها، خصوصاً بعد أن أعاد التدخل الروسيّ -الذي بدأت مفاعيله تتلاشى مع الانسحاب الجزئيّ- بعض الرمق إلى قوّة النظام العسكرية. ثمّة رسالةٌ خارجيةٌ أيضاً، والواقع أنّ كلّ ما يفعله النظام منذ بدء الثورة يتضمّن رسائل للخارج الذي يتصدّر اهتمامات الأسد، كمدخل لاستعادة هيمنته على البلاد، ورغم كلّ ادعاءاته، يريد النظام أن يوحي بقدرته على إعادة تأسيس «هيكلية شرعية» تستجيب لاشتراطات المجتمع الدوليّ في خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر جنيف١. بمعنى أنّه يحاول الاستجابة بطريقته لمطالب تتعلق أساساً برحيله عبر تلبية مطالب جزئية كبرلمان «أمر واقع» يكون مسؤولاً عن منح الشرعية لحكومة موسّعة -أو حكومة وحدة مع عناصر مختارة من المعارضة المقبولة- كما أنّه سيتولى بالطبع وضع دستور جديد، بل والإشراف على إعادة الإعمار.

ويبدو واضحاً أنّ الأسد يحاول تلبية اشتراطات جنيف -الذي لم يعترف به يوماً- بالمقلوب، ومع بتر الغرض الرئيسيّ منه، وهو تحقيق انتقال سياسيٍّ ينهي نظامه عملياً، وهو ما ظهر بشكل فاضح من خلال ردود فعل رئيس وفده العصابية في الجولة الأخيرة من المفاوضات. الانتخابات ليست كلّ وصفة الأسد المتكرّرة منذ خمس سنوات، هناك أيضاً محاولةٌ لإعادة المشهد إلى ما قبل الهدنة -أو وقف العدائيات- لعكس تيار تراجع بدأت ملامحه بالظهور بعد الانسحاب الروسيّ الجزئيّ. وقد صرّح رئيس وزراء النظام لوسائل إعلامٍ روسية -وليست سورية، للمفارقة- أنّ حملةً جوّيةً جديدةً روسية- سورية ستنطلق لإعادة السيطرة على حلب، أي إعادة الزخم العسكريّ الروسيّ إلى سابق عهده. يبدو هذا أشبه بمسار منسّق لإعادة منطق التفاوض تحت البراميل والقصف العشوائيّ الّذي أربكته الهدنة قليلاً، وهو -وهذا أمرٌ لا يدعو إلى أيّ استغراب- يحدث متزامناً مع تقدّم ميدانيٍّ لقوّات المعارضة على حساب داعش في ريف حلب. تخدم الانتخابات هنا الضلع الثاني من متلازمة فشل عسكريٍّ وسياسيٍّ يصرّ النظام على ممارستها منذ بدء الثورة. ومع أنّه يجب الاعتراف بأن هذه الآلية حققت حتى الآن الجزء المتعلق ببقاء النظام؛ استناداً إلى إدراكه بأنّ الحل السياسيّ هو أصلاً استثمارٌ دوليٌّ لعدم التحرك ضده عسكرياً، إلا أنها تتوقف عند حدٍّ لا يتيح للأسد استعادة «الشرعية» الكافية لترخيص وجوده الدائم الذي كان يفترض أنه قائمٌ بأمانٍ قبل الثورة. يظلّ هنا أنّ ثمة نمطاً ذهنياً أساسياً يطبع كلّ محاولات النظام لتظهير ما يريد تصويرها على أنها «شرعيته الدستورية»، وهو استخدام أشخاص أو «كركترات» مستخرجة حرفياً من كتب التربية القومية البائسة التي طالما مثلت تعذيباً جماعيا لأدمغة خمسة أجيال من السوريين، ينطبق هذا الأمر على ضباطه، كما على سياسييه ومرشحيه البرلمانيين. إنّه فعلياً أسير عقلية لا يمكنها إنتاج صورةٍ مغايرةٍ له، مهما تبدّلت الظروف حوله، ولعل هذه إحدى مميزات ذهنية «الممانعة» التي لا تنتج سوى الثبات وانعدام الأفق. في هذه الجولة من الانتخابات عرض على السوريين -من بقي منهم في سوريا على الأقل- نماذج مخبريةً لحصيلة خمس سنواتٍ من البروباغندا التائهة، حتى أنّ السوريين لم ينتظروا إعلان الأسماء ليطلقوا موجة السخرية اللاذعة بناءً على أسماء مرشحي الانتخابات السابقة. ولم يخب الظن في الواقع، فقد تكرّرت لائحة «مشاهير مجلس الشعب» حرفياً مع بعض الإضافات المرحلية التي تحاكي الصورة الخلاسية للضابط «النمر الفيلسوف». حتى أن نجمة دورتَي الانتخابات «أم البيارق» ظهرت بزيٍّ عسكريّ، والظاهر أن هذه ليست سوى حركةٍ «تعبوية» كان لا بدّ منها لمواجهة زحف مرشحاتٍ شاباتٍ جميلاتٍ تمّ الزجّ بهن كما يبدو لإعطاء صورةٍ «علمانيةٍ» للمشهد الديموقراطيّ.

الانتخابات، رغم مستوى السخرية المرتفع الذي قوبلت به، هي جزءٌ من عملية تحشيدٍ فاشلةٍ لإنشاء أو ترميم ميليشيا شبّيحةٍ تدعى «مجلس الشعب».

الشعب والنخبة

أحمد عيشة

يلاحظ المتتبع للخطابات واللقاءات الإذاعية والتلفزيونية للمثقفين والمحللين، وما يكتبونه في الجرائد التي تحجز لهم صدر صفحاتها وأعمدتها الأسبوعية، أن «الشعب» هي الكلمة المتكرّرة عندهم، وسيلةً وهدفاً وغايةً وتجارةً وغيرها من مهامٍّ تستكمل فيها هذه النخبة سمعتها وديكورها، وبكلماتٍ أخرى شرط وجودها.

ويتخيل كثيرٌ من هؤلاء، وخاصّةً منهم أصحاب التجارب السياسية السابقة، مئات الألوف -إن لم يكن الملايين- تقف أمامهم تصغي جيداً إلى كلماتهم الذهبية وتنتظر إيماءة يدٍ أو شارةً من العين للتحرّك وقلب الموازين واجتياح القصور لتوصل إليها أسيادهم الجدد: نخبتهم المثقفة والعارفة ببواطن الأمور وخفاياها. ويظنون أن الكثيرين ينتظرون ما يكتبونه منذ الصباح لشراء الجريدة والتمتع بقراءة كلماتهم واستخلاص العبر منها ومن ما بين سطورها.

تحمل هذه النخب السياسية العتيقة في ذهنها صورةً مشوّهةً عن التشكيلات البشرية، دون الخوض في تفاصيل وهموم ووقائع حياة هؤلاء البشر، صورة مؤطّرة لبشر ينتظمون في كياناتٍ وجمعياتٍ لها قوانينها الناظمة والمحرّكة التي يعرفها هؤلاء القادة-النخبة. غير أن هذا مجرّد وهم، بالنظر إلى الوقائع القديمة والحالية التي كان للثورة السورية الفضل الكبير في كشفها ونبش المخفيّ منها، إذ أظهرت سير وحكايا ويوميات هؤلاء الناس الذين لم تعد تتوافر لهم أكثر من وجبةٍ واحدةٍ بسيطةٍ في اليوم، ويبقون لساعاتٍ طويلةٍ بلا كهرباء، يحمل أطفالهم أوعية نقل المياه لتغسل نساؤهم بقايا ثيابهم بقليل منه، لا يعرفون الكثير من أنواعِ الشامبو ولا يرتدون البدلات المكوية جيداً؛ باختصار أولئك الذين انعدمت لديهم أساليب الحياة العصرية لكنهم يخترعون -أو يعودون إلى- أشكال حياةٍ تتلاءم مع ما هو متاحٌ لهم. وساعة تتيسّر لهم مشاهدة التلفزيون، ورؤية «قيادتهم» التي لا تنام وهي تبحث عن حلول لمشاكلهم، يستمعون إلى كلماتٍ لا يعرفون مقاصدها لكنهم يضحكون كثيراً عندما ينهي «قادتهم» الحديث بكلماتٍ تعبّر عن شعورهم بالألم لأحوال مواطنيهم.

شعرت النخبة، وبعض المجموعات السياسية التي لم يسعفها الزمن ولا بقايا العقل الكلاسيكيّ أن تتغيّر بما يمكّنها من استيعاب المتغيّرات السريعة، بالسعادة عندما هتف الناس بشعار الثورة الأول: الشعب السوري واحد. فتعاملوا معه بانفعاليةٍ وخلطوا بين الواقع والحلم، ولم يعرفوا أنّ هذا الشعار هدفٌ كما إسقاط النظام أيضاً، في حين كانت الوقائع تتحدث عن أمور أخرى كامنةٍ في الأعماق. إذ سرعان ما كسرت صيحات المتظاهرين قشرة الرعب التي كانت تجبر الناس على شكل مزيف من الوحدة، وكشفت الكثير من الاختلافات التي ترجع لأسباب مصلحيةٍ وأخرى عرقيةٍ والأهم مذهبيةٍ، تَبعاً لمروحة توزيع القمع واضطهاد النظام. ومع مرور الأيام انحسر الزخم الجماعيّ/الوطنيّ ليعود الناس ويتقوقعوا في مناطق ومساحاتٍ أضيق وفق الاعتبارات السابقة. ولم تستطع قوّة وأحقية الشعارات والمطالب أن تجتذب وتشرك أبناء الطائفة العلوية في الحركة العامة للثورة، بل اقتربت هذه الطائفة أكثر من النظام الذي يعدّها الركن الأساسيّ في سياساته التمييزية تجاه الآخرين. وسلكت مثلها بقية الأقليات وإن بصورةٍ أقلّ، إذ لم تشارك بصورةٍ مكثفةٍ كسابقتها في قمع المتظاهرين، واكتفت بالانسحاب والانتظار، مع ميل واضح لمصلحة النظام الذي كان يوفر لها القليل من الامتيازات والأمان.

وعلى المستوى الآخر، حيث التمايز العرقيّ العربيّ الكرديّ، وصل الشعور العميق بالاضطهاد لدى الأكراد وعدم الاعتراف بحقوقهم إلى حدّ «المظلومية» التي تمكن أحد الأطراف الكردية، المعروف بين الناس بـ«الحزب»، من تحويلها من مسارها المفترض تجاه النظام، الذي يضطهد ويقمع الجميع، إلى بداية شروطٍ عدائيةٍ تجاه أمثالهم من العرب المضطهدين بدرجاتٍ قد تفوقهم أحياناً. وتكرّس هذا بالانسحاب من الحركة العامة للمظاهرات، والاكتفاء بمناطق محددة، وتطبيق أنظمةٍ وتصوراتٍ حزبيةٍ ضيقة فهمها النظام جيداً، لا بل شجّع عليها، فاعتبر هذه المناطق مساحة أمانٍ له، تتيح له المزيد من القوّات لمواجهة البقية. وفي الوقت ذاته اعتبرها الثوّار وكتلتهم الكبرى حركة عمالةٍ للنظام.

وكانت النخبة تتعالى على كلّ هذه الأمور وتتجاهلها وفق خطاب ظاهره وطنيٌّ لكنه بلا حوامل وطنيةٍ حقيقيةٍ، عابرةٍ للطوائف والعرقيات والأديان، وهو، من جهةٍ أخرى، مرهونٌ لتنازع المصالح الإقليمية والدولية على أرضنا.

إن من مهامّ النخبة الموجودة، أو التي ستوجد، هو الانطلاق من الوقائع لطرح المشروع الوطنيّ الذي لا يستبعد أحداً، بعقلٍ منفتحٍ ومتسامحٍ ومسؤول، بغضّ النظر عن التّمركزات الحالية الناتجة عن العمر المديد للقمع الذي عفّن الروابط الوطنية.

حمص

الدمار الذي لا يُصدَّق لمدينةٍ سوريةٍ مُنهَكة

لفداي موريس
واشنطن بوست/ 5 نيسان
ترجمة مأمون حلبي

ما تزال المباني التي دمّرتها الحرب في مدينة حمص، المدينة السورية التي أُطلق عليها في وقتٍ من الأوقات وصف عاصمة الثورة، يُخيّم عليها شبح المتمرّدين الذين قاتلوا هنا.

في داخل أحد المباني الواقع فوق دكانٍ يلفّهُ الحزن الشديد كتب بعض المقاتلين أسماءهم -أبو عمر، أبو راتب، أبو شريف- فتركوا بصمتهم قبل تسليم هذا الحيّ وأحياءٍ أخرى قريبةٍ قبل نحو عامين، بعد أن تفوّقت عليهم قوى النظام عسكرياً وواجهوا المجاعة. كتب أحدهم: «أحضر لي قطعةً من البوظة وأطعمني». في الطوابق الأرضيّة توجد فتحاتٌ حفرها المقاتلون في الجدران لكي يستطيعوا التحرّك من بيتٍ إلى آخر دون أن يستهدفهم القنّاصون. رحل المتمرّدون قبل وقتٍ طويل من أحياء حمص القديمة التي كانوا مُحاصَرين فيها، وآخِرُ ألفي مُقاتل نُقلوا بالباصات في اتفاق برعاية الأمم المتحدة في أيار 2014، لكنّ معظم العائلات التي كانت في ما مضى تعيش هنا لم ترجع حتى الآن.

تتوالى الشوارع المدمرة واحداً بعد الآخر، لا يقطع صمتها سوى صوت صرير حطام في الريح. هذا الثقب المُشرّع في قلب حمص، التي كانت مدينةً يقطنها أكثر من مليون شخص، شاهدٌ على التحدّي الذي يواجه إعادة بناء مدن سوريا عمرانياً وسكانياً. ويُقدّر البنك الدوليّ أنّ هذا العمل قد تبلغ تكاليفه 170 مليار دولار ويتطلّب جهوداً دوليةً بمستوى مشروع مارشال، الذي ساعد أوروبا في أن تتعافى بعد الحرب العالمية الثانية. لقد دمرت الحرب المشافي وآلاف المدارس وثلث مساكن البلاد، مع استمرارها في تشريد السوريين. لكن حتى في مناطق مثل حمص، التي أصبحت مؤخراً مستقرّةً نسبياً، عدم وجود مال لإعادة البناء، وعدم وجود حلٍّ سياسيٍّ لأزمة سورية، سيمنعان الأسر من العودة في المدى المنظور. كثيرٌ من الناس خائفون، وكلما امتدّ بقاء هذا المدى من الرُكام على حاله كلما ازداد تمترس السكان السابقين في حياتهم الجديدة في مكانٍ آخر. يقول زياد أخرس، 43 عاماً، وهو عضو لجنة إعادة بناء حيّ باب الدريب: «لقد بدأ الناس حياتهم من جديدٍ خارج البلاد. أبناؤهم في المدارس، ومن المحتمل أنهم قد وجدوا عملاً. لن يعودوا».

برج الساعة القديمة، الذي كان نقطة استقطابٍ هامة للاحتجاجات، أُعيد ترميمه. وعلى مقربةٍ منه ساعد مشروع الإنماء التابع للأمم المتحدة في ترحيل حوالي 70 ألف طنٍّ من الأنقاض من منطقة السوق المركزيّ، ويحاول أن يُشجّع المحالّ التجارية على معاودة عملها. لكن هناك علاماتٍ على الحياة في مناطق أخرى في المدينة القديمة، التي حوصِرت وقُصفت لثلاث سنوات. الدمار الحاصل في المناطق السُنّية بغالبيتها، التي هي أكثر تعاطفاً مع المتمرّدين، كان قاسياً جداً، مما يجعل إعادة البناء عملاً مُحبطاً للهمم، حتى لو توافرت الإرادة السياسية لذلك. حيّ الخالدية، السُنّي بغالبيته، كان أحد أكثر الأحياء تضرّراً. السقالات حول قبة جامع خالد بن الوليد، التي تمّ إصلاحها من جديد، هي العلامة الوحيدة على عملية إعادة البناء. «من أين يمكن أن نبدأ؟!»، قال جهاد يازجي، مدير نشرة Report Syria المختصّة في الاقتصاد السوريّ. «لا توجد عملية إعادة بناءٍ واسعةٌ لأنه لا توجد مصالحةٌ ذات معنى ولأنه لا وجود للمال، ولا وجود للإرادة، وعدم اليقين هو السائد».

جمال، وهو مالك مطعم، يلوم سكان أحياء مثل الخالدية على عدم عودتهم. «حقيقةً، الحكومة متحمسةٌ لإعادة تأهيل المدينة. من ارتكب خطأً ما سيكون خائفاً على الدوام». لكن حتى لو أرادوا العودة، لا يبدو أنه يوجد شيءٌ ذو قيمةٍ يعودون إليه. يرى السيد يازجي «أنّ الناس يحتاجون إلى ضمانات. قد يعرفون أنّ أسماءهم ليست في قائمة المطلوبين على الحدود، لكنهم مع ذلك يشعرون بأنهم تحت تهديدٍ شديدٍ إن عادوا». حجم العمل ضخم، حسب ما يرى صموئيل رزق، مدير برنامج الإنماء التابع للأمم المتحدة في سوريا، وهو يوافق على أنه هناك ضرورةٌ لحلٍّ سياسيٍّ من نوعٍ ما قبل أن يكون في الإمكان البدء بمشاريعَ واسعة النطاق. في الوقت الحاضر، يُركّز مشروع الإنماء على جهودٍ ضيقة النطاق من أجل بناء موارد رزقٍ وتعافٍ اقتصاديّ، على أمل أن يوقف ذلك تدفّق المهاجرين إلى أوروبا. يقول رزق: «كثيرٌ من الناس يغادرون لأسبابٍ تتعلق بالأمن، لكن كثيرين أيضاً يغادرون من أجل البحث عن فرص».

نساء ديمستورا

ريم تركماني نموذجاً

ريم تركماني ظاهرةٌ سوريةٌ ليست فريدةً من نوعها، فهي جزءٌ من (الكوماندوس النسائيّ) الذي شكّله المبعوث الدوليّ استيفان ديمستورا تحت اسم المجلس الاستشاريّ النسائيّ، وأثبت «فشل مفاوضات جنيف» أنه مجرّد فريق ديكوريّ ارتزاقيٍّ مهمته الأساسية تمييع حضور وفد المعارضة والتشويش عليه قدر المستطاع، مع إمكانية تلميع جرائم الأسد وإظهار ما يحدث في سورية على أنه مجرّد أزمة بين طرفين إسلاميٍّ داعشيٍّ متطرّف، وعلمانيٍّ متحضّر حتى النّخاع، يخوضان «حرباً أهلية».

ولكن تركماني ليست مثل زميلتها في الفريق، ديانا جبور التي تخالجها كوابيس الإرهاب الإسلاميّ (بفرعيه الصهيو-وهابي والسلفي-إمبريالي) فمنحها بشار الأسد منصباً في التلفزيون وسخّر لها أربعة عناصر مرافقة من الحرس الجمهوريّ، فهي (أي ريم)، مثقفةٌ مقيمةٌ في بريطانيا، معقل المتلبرلين الجدد والعلمنجيين الجدد، كما كانت وما زالت معقلاً محصناً لشبّيحة الأسد الأب والابن. ريم ليست وليدة اللحظة أو «الأزمة»، بل هي أستاذةٌ متخصّصةٌ في الفيزياء الفلكية في لندن، وزميلةٌ باحثةٌ لدى الجمعية الملكية البريطانية. وبما أن اختصاصها علوم الفلك فإن من الطبيعيّ -مثلاً- أن تفسر سقوط البراميل المتفجرة على المدنين السوريين، خلال أكثر من أربع سنوات، بأنه ظاهرةٌ فلكيةٌ طبيعيةٌ كالكسوف والخسوف، تحدث مرّةً كلّ 1000 عام، وليست عقاباً جماعياً ينفذه النظام كما يشاع عبر وسائل الإعلام المتآمرة على الوطن.

تركماني من النخب النسائية التي يتنبأ مراقبون بأن تحتلّ مكانةً مرموقةً في (سورية ما بعد جنيف)، كيف لا وهي باحثةٌ في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية! كيف لا وهي قادمةٌ، إذاً، من بريطانيا إلى سورية في مهمة إنقاذية، تماماً على خطى الأسد الصغير الذي ترك دراسة الطب في لندن ليعود وينسف الدستور ويرث الكرسيّ بهدف إخراج البلاد من مأساتها العظيمة بموت والده الديكتاتور!

وتركماني باحثةٌ متخصّصةٌ في اقتصاد الحرب في سورية!! ولذلك لا غرابة حين تشارك رفيقاتها في وفد الكوماندوس النسائيّ النعيق أمام تلفزيونات العالم ببيانٍ يطالب برفع العقوبات الاقتصادية عن نظام الأسد، لأن تلك العقوبات -بحسب زعيقهنّ- هي عقابٌ للشعب.

وريم تركماني من مؤسّسي «التحالف المدنيّ السوريّ» (تماس) أيضاً، فهي إذاً على تماسٍّ مباشر بالداخل السوريّ، حتى لو كانت خارج البلاد منذ نعومة أظفارها، وحتى لو لم تعلم أن من يمثلن نساء سورية حقيقةً تمّ تغييبهنّ في سجون الأسد. فهي لم تسمع، ربما، بالدكتورة رانيا العباسيّ، بطلة سورية والعرب في الشطرنج، والمعتقلة -مع زوجها وأطفالها- منذ ثلاث سنوات، كما أنها لم تسمع بالصحفية «المحجّبة» سعاد خبّية، ابنة مدينة دوما، والتي تمّ تهميشها علناً بحجة أن بريستيج المعارضة يتطلب نساءً من نمطٍ معيّن، فإن كانت محجبةً وكان لا بدّ من ذلك، وفق نظّارات ديمستورا، فيجب أن تكون على شاكلة أسماء كفتارو!

تلك الريم من ذاك الأسد!

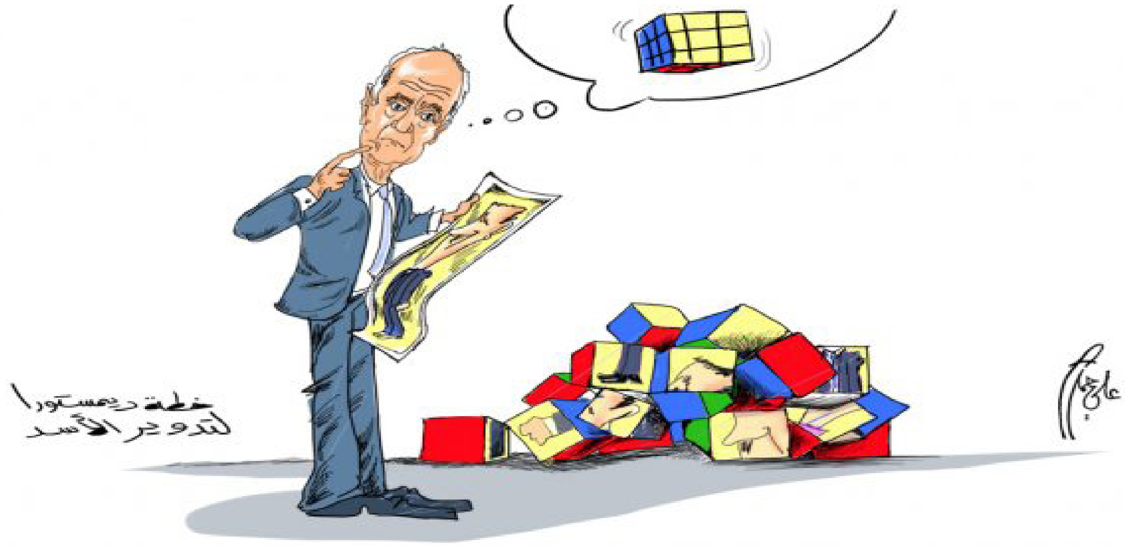

الأتارب - خاص عين المدينة